الجمـــــــهورية الجزائـــــــرية الديمقـــــراطية الشـــعبية
وزارة التعليـــم العالي والبـــحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير- البيـــــض –

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنـــوان:

أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية

(دراسة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة (2015–2022)

من إعداد الطالبتين:

- كوثر بن خدة
- رحمة دينس

أعضاء لجنة المناقشة

حمزة سايح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
حسيبة مداني	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
نورة سداوي	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2023–2024

شكر وعرفان

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت على وعلى والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الحمد لله رب العالمين، الهادي إلى سبيل الرشاد الذي أمدنا بالصبر والعزيمة

ووفقنا لإنجاز هذه المذكرة، والصلاة والسلام على سيد الأنام محمد صلى الله عليه وسلم

وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد .....

نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان الجميل إلى:

أستاذتنا الكريمة مدني حسيبة على تفضلها بالإشراف على

، هذا البحث، وعلى التوجيهات والنصائح والتشجيع لإتمامه

والشكر موصول إلى كل أعضاء لجنة، وتشجيعنا وتوفير المراجع الضرورية لهذه المذكرة

المناقشة، الذين ستنال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة فلهم منا كل الشكر

والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم، والى كل

من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)

وآخر دعوانا الحمد لله ربي العالمين عظم المراد فهان الطريق فجاءت لذة الوصول لتمحي مشقة السنين تم بفضل الله

تخرجي الحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا إلا وأغرقني سرورا

الحمد لله الذي بلغني هذا اليوم العظيم يوم التتويج والحصاد بعد رحلة طويلة من الجد والاجتهاد وسهر الليالي وبعد

محاولات لا تنتهي . . . اليوم حصدت تعب السنين الخمس

إلى من لا يضاهيهم أحد في الكون إلى من أمرنا الله ببرهم إلى من بدلا كثيرا وقدما ما لم يمكن أن يرد

إلى أمي وقد ورثت في جوفها كيف أكون إنسانا قبل أن اصرخ صرختي الأولى في هذا العالم

إلى الرجل الطيب والدي وقد علمني أن أكون صادقة قبل أن أخطو خطوتي الأولى في طريق الحياة على كل من كلله

الله الهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار حفضه الله

إلى صديقتي ورفيقتي في هذا المشوار "رحمة" أسأل الله أن يرعاها بحفظه ويحقق ما في قلبها

على نور عيني "ع موكل إخوتي وأخواتي إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد ولو بكلمة طيبة،

وإلى كل يد صافحتها يوما عن ظهر قلب.

كوثر

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد:

أهدي عملي هذا المتواضع إلى من أمرنا الله بطاعتهما بعد طاعته أمي العزيزة أبي العزيز

وإلى إخواني أخواتي وإلى كل العائلة الكريمة

إلى من كان سندا لي في السراء والضراء زوجي سندي وإلى عائلته الكريمة

إلى كل زملائي وزميلاتي أصدقائي صديقاتي وخاصة رفيقتي في هذا العمل –كوثر-

وإلى كل معلم ومعلمة وأستاذ وأستاذة كل من علمني حرفا نفعني به وخاصة أستاذتي المشرفة –مداني حسيبة-

إلى كل طاقم معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي نور البشير.

رحمة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر، تم استخدام مؤشرين لقياس ربحية البنوك هما (معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE)، ومؤشري الرصيد النقدي، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كمؤشرات لقياس السيولة البنكية، حيث اعتمدنا على عينة من البنوك العاملة في الجزائر المكونة من ثلاثة بنوك تجارية (البنك الوطني الجزائري، بنك الخليج الجزائري، وبنك السلام الجزائري) خلال الفترة (2015-2022)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند إلى جمع البيانات ووصفها وتحليلها، وذلك عن طريق تحليل المؤشرات المحسوبة بالاعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالبنوك محل الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات السيولة ككل تؤثر على الربحية في البنوك محل الدراسة، وأخيرا قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات أهمها التركيز على مخاطر السيولة من خلال قياسها ومراقبتها باستمرار.

الكلمات المفتاحية: سيولة؛ ربحية؛ بنوك تجارية؛ الجزائر.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of liquidity on the profitability of commercial banks operating in Algeria. Two profitability indicators (Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE)) were used to measure bank profitability, and two liquidity indicators (cash balance and liquid assets to total assets ratio) were used to measure bank liquidity. The study employed a descriptive-analytical approach, which involved data collection, description, and analysis. The data was collected from the annual reports of three commercial banks operating in Algeria (National Bank of Algeria, Gulf Bank of Algeria, and SALAM Bank of Algeria) during the period 2015-2022.

The study found that liquidity indicators as a whole have a significant impact on profitability in the banks under study. Finally, the study presented a number of recommendations, the most important of which is to focus on liquidity risks by measuring and monitoring them continuously.

Keywords: Liquidity, Profitability, Commercial Banks, Algeria

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
ملخص الدراسة	/
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ-ت
الفصل الأول **الإطار النظري لأثر السيولة على ربحية البنوك التجارية**	
تمهيد	05
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسيولة والربحية في البنوك التجارية	06
المطلب الأول: ماهية السيولة المصرفية	06
الفرع الأول: تعريف السيولة المصرفية وإدارتها	06
الفرع الثاني: مكونات والنظريات المفسرة لإدارة السيولة المصرفية	08
الفرع الثالث: أهمية السيولة المصرفية العوامل المؤثرة فيها	10
الفرع الرابع: مؤشرات قياس السيولة في البنوك التجارية	11
المطلب الثاني: ماهية الربحية المصرفية	14
الفرع الأول: مفاهيم حول الربحية ووسائل تعظيمها	14
الفرع الثاني: مصادر الربحية والعوامل المؤثرة فيها	17
الفرع الثالث: أهمية الربحية وأهدافها	22
الفرع الرابع: مؤشرات الربحية	23
المبحث الثاني: إثر السيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية	24
المطلب الأول: التعارض بين السيولة والربحية في البنك التجاري ومواجهة البنك للعسر المالي	24
الفرع الأول: التعارض بين السيولة والربحية	24
الفرع الثاني: مواجهة البنك العسر المالي	25
المطلب الثاني: التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري	25

المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومناقشتها	28
المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية والمحلية	28
الفرع الأول: الدراسات السابقة الأجنبية	28
الفرع الثاني: الدراسات السابقة المحلية	32
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة	33
الفرع الأول: أوجه التشابه في الدراسات	33
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسات	34
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني **أثر السيولة على ربحية عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة (2015–2022)**	
تمهيد	37
المبحث الأول: التعريف بالعينة ومتغيرات الدراسة.	38
المطلب الأول: التعريف بعينة الدراسة	38
الفرع الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري BNA	38
الفرع الثاني: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر	41
الفرع الثالث: تقديم عام لبنك السلام	42
المطلب الثاني: الطريقة المتبعة في الدراسة	44
الفرع الأول: متغيرات الدراسة	44
الفرع الثاني: البرامج المستخدمة	45
المبحث الثاني: قياس مؤشرات السيولة والربحية في البنوك محل الدراسة	45
المطلب الأول: قياس مؤشرات الربحية والسيولة في البنك الوطني الجزائري BNA	45
الفرع الأول: مؤشرات السيولة في البنك الوطني الجزائري	45
الفرع الثاني: مؤشرات الربحية في البنك الوطني الجزائري BNA	47
المطلب الثاني: قياس مؤشرات الربحية والسيولة في بنك الخليج الجزائر	48
الفرع الأول: قياس مؤشرات السيولة في بنك الخليج الجزائر AGB	48
الفرع الثاني: قياس مؤشرات الربحية في بنك الخليج الجزائر AGB	50
المطلب الثالث: قياس مؤشرات الربحية والسيولة في بنك السلام الجزائري	51
الفرع الأول: قياس مؤشرات السيولة في بنك السلام الجزائري	51

الفرع الثاني: قياس مؤشرات الربحية في بنك السلام الجزائري	53
المبحث الثالث: تحليل أثر مؤشرات السيولة على الربحية في البنوك محل الدراسة	55
المطلب الأول: العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية في البنك الوطني الجزائري	55
الفرع الأول: العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري	55
الفرع الثاني: العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري	58
المطلب الثاني: العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية لبنك الخليج الجزائر	60
الفرع الأول: العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB	60
الفرع الثاني: العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك الخليج الجزائر	62
المطلب الثالث: العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية لبنك السلام الجزائر	63
الفرع الأول: العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر	63
الفرع الثاني: العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر	65
خلاصة الفصل الثاني	67
خاتمة	69
قائمة المراجع	71
الملاحق	76

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات قياس السيولة في البنوك التجارية	14
02	مؤشرات الربحية وطريقة حسابها	24
03	المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة	45
04	الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في BNAخلال الفترة 2015-2022	46
05	نسبة معدل العائد على الموجودات ونسبة معدل العائد على حقوق الملكية ل BNAخلال الفترة 2015-2022	47
06	الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGBخلال الفترة 2015-2022	49
07	نسبة معدل العائد على الموجودات ونسبة معدل العائد على حق الملكية فيAGB خلال الفترة 2015-2022	50
08	الرصيد النقدي والأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2022	52
09	معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية في بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2022	53
10	العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول فيBNA	56
11	العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في BNA	58
12	العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB	60
13	العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB	62
14	العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر	63
15	العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر	65

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	العوامل المؤثرة في ربحية البنوك	21
02	حل تعارض السيولة والربحية عن طريق تخصيص الموارد	27
03	هيكل البنك الوطني الجزائري:	40
04	الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في BNAخلال الفترة 2015-2022	46
05	نسبة معدل العائد على الموجودات ونسبة معدل العائد على حقوق الملكية ل BNAخلال الفترة 2015-2022	48
06	الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGBخلال الفترة 2015-2022	49
07	نسبة معدل العائد على الموجودات ونسبة معدل العائد على حق الملكية فيAGB خلال الفترة 2015-2022	51
08	الرصيد النقدي والأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2022	52
09	معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية في بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2022	54
10	العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول في BNA	57
11	العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في BNA	59
12	العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB	61
13	العلاقة العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB	62
14	العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر	64
15	العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر	65

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2015-2022)	76
02	تقارير بنك الخليج الجزائر (2015-2022)	87
03	التقرير السنوية لبنك السلام الجزائر (2015-2022)	92

مقدمة

تعد البنوك إحدى المؤسسات المالية التي تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية، وتعتبر البنوك عصب النشاط الاقتصادي فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية، وتسعى البنوك إلى تحقيق أعلى عائد ممكن بالمقابل سيوجهها خطر عدم إمكانية تغطية سحوبات المودعين المفاجئة التي يطلق عليها خطر السيولة فكلما زادت الربحية زاد خطر السيولة والعكس صحيح ذلك أن ارتفاع السيولة يعني احتفاظ البنوك بالأموال والموارد المالية العاطلة، ما يعني عدم توظيفها في مجالات تدر لها عوائد وأرباح.

تعتبر السيولة البنكية من أهم الموجودات التي تمتلكها البنوك، والتي من خلالها يتم توظيف أموال البنك وزيادة أرباحه كما كفاءة البنوك تعتمد على مدى قدرته على إدارة السيولة المصرفية التي بحوزته والتي مصدرها في الغالب من الودائع، حيث يقوم البنك بإدارة سيولته وتوظيفها في استثمارات تدر له الأرباح وتعظمها. حيث يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إليها البنوك التجارية، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها المحافظة على استمرارها وبقائها وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها وتعزيز ملاءتها وسيولتها مما تزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار التي تواجهها وذلك خلافا للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتعرضها للعسر المالي الذي يقضي على تصفيتها.

ومن هنا على البنك التجاري أن يوازن بين السيولة والربحية بشكل سليم، واستخدام نسب السيولة والربحية يعد من الأدوات الضرورية التي يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك للوصول إلى أفضل الطرق الممكنة للأداء.

الإشكالية:

من كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية في السؤال الجوهري كالتالي:

هل يوجد أثر للسيولة على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟

ويتدرج تحت هذا الإشكال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم كل من السيولة والربحية البنكية؟

- ما هي العلاقة الجوهرية بين السيولة والربحية في البنوك التجارية؟

- هل يوجد أثر للرصيد النقدي على مؤشرات الربحية في البنوك محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة

- يوجد أثر للسيولة على مؤشرات الربحية في البنوك التجارية محل الدراسة.

ويندرج تحت الفرضية الأساسية فرضيات فرعية:

- يوجد أثر للرصيد النقدي على معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة؛
- يوجد أثر لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول على معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية في البنوك محل الدراسة؛

أهمية الدارسة:

تأتي أهمية البحث من كونه أحد أهم المجالات الاقتصادية التي تسعى لإبراز مفهوم ربحية البنوك التجارية وأهم العوامل المؤثرة، حيث تعد الربحية هدفا رئيسيا لجميع البنوك التجارية، فهي غاية يتطلع لها المستثمرون في تعزيز أرباح البنوك من أجل بقائها واستمرارها. والتركيز على عامل السيولة كعامل أساسي له أثر مهم على ربحية البنوك التجارية.

أهداف الدارسة: تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

- التعرف على أهم العوامل المؤثرة على سيولة وربحية البنوك التجارية؛
- تسليط الضوء على مفهوم ربحية البنوك التجارية والمؤشرات التي تستخدم في أداء قياسها؛
- إسقاط الجانب النظري على الواقع من خلال دراسة تطبيقية على عينة من البنوك العاملة في الجزائر ومحاولة تحليل أثر السيولة على ربحيتها.
- محاولة إثراء المكتبة الجزائرية والعربية بهذا النوع من البحوث، وتكملة للدراسات السابقة؛

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة، من الناحية المكانية عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر منها (البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائري، بنك السلام الجزائري)، أما عن حدود الدراسة زمنيا تتمثل في الفترة (2015_2022).

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

قصد الإجابة عن إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المقترحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الموافق للدراسة النظرية التي يستدعي جمع البيانات والمعلومات وتنظيمها وعرضها بشكل تسلسلي والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والربحية والعوامل المؤثرة فيها والدراسات السابقة.

ومحاولة إسقاط الجانب النظري على حالة بعض البنوك العاملة في الجزائر بالاعتماد على تحليل أثر مؤشرات السيولة كمتغيرات مستقلة على مؤشرات الربحية كمتغير تابع خلال الفترة (2022-2025) وذلك باستخدام البيانات المتاحة في الميزانيات المالية السنوية للبنوك محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

يتكون العمل الذي نحن بصدد تقديمه من مقدمة وخاتمة وفصلين:

حيث اشتمل الفصل الأول على الإطار النظري لأثر السيولة على ربحية البنوك التجارية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث. ضم المبحث الأول مفاهيم حول السيولة والربحية، أما المبحث الثاني مؤشرات قياس كل من الربحية والسيولة، والعلاقة بينهما أما المبحث الثالث فاستعرض الدراسات السابقة بما فيها الأجنبية والمحلية، أوجه التشابه والاختلاف بينهما وبين الموضوع محل الدراسة.

بينما اشتمل الفصل الثاني على دراسة أثر السيولة على ربحية عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والذي يقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث الأول يتناول تقديم مجتمع وعينة الدراسة أما المبحث الثاني فتم فيه حساب مؤشرات السيولة والربحية للبنوك محل الدراسة أما المبحث الثالث فاستعرض دراسة أثر مؤشرات السيولة على الربحية في البنوك محل الدراسة.

ننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة كحوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها، وتتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، وكذا أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري لأثر السيولة على ربحية البنوك التجارية

تمهيد:

تسعى البنوك التجارية لتحقيق الأهداف التي تسمح لها بالبقاء والتوفيق بين هدفي السيولة والربحية والضمان، يبدو أن المشكلة التي تواجه أغلب هذه البنوك هي كيفية التوفيق بينهما حيث تهدف دائما إلى تحقيق أعلى عائد ممكن بالمقابل سيوجهها خطر عدم إمكانية تغطية سحوبات المودعين المفاجئة التي يطلق عليها خطر السيولة فكلما زادت الربحية زاد خطر السيولة والعكس صحيح. ومن خلال هذا الفصل سندرس العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية، ولتوضيح ذلك نقسم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- ✓ **المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسيولة المصرفية وربحية البنوك التجارية.**
- ✓ **المبحث الثاني: أثر السيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية.**
- ✓ **المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومناقشتها.**

المبحث الأول: الأدبيات النظرية المتعلقة بالسيولة وربحية البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بالأدبيات النظرية حول السيولة في المطلب الأول وكل ما يتعلق بالربحية في المطلب الثاني لكونهما عنصران أساسيان في أداء البنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية السيولة المصرفية

تقوم البنوك بدورها في النشاط الاقتصادي بتجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات فائض مالي إلى الوحدات الاقتصادية ذات عجز مالي وهذا الأمر يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وفي الوقت اللازم من أجل القيام بمهمة الوساطة المالية.

الفرع الأول: تعريف السيولة المصرفية وإدارتها

1. تعريف السيولة المصرفية:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في موارد تستحق عند الطلب، ومن ثم يجب على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها عند الطلب عليها في أي لحظة. فمثلا إشاعة عدم توافر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم لسحب ودائعهم منه.[8]

كما تعرف السيولة على أنها مدى توافر أصول سريعة التحول إلى النقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في موعدها دون تأخر. [8]

وقسم المختصون مفهوم السيولة إلى قسمين:[8]

---

[8] عبد الباقي، إسماعيل إبراهيم، إدارة **البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ،2015، ص15.

[8] مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015**، مجلة معارف، م 14 ،01 ،2019، ص 344.

[8] بوعافية خالد، مومن بكوش جابر، طاغية بوبكر، **السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، شعبة العلوم الإقتصادية تخصص إقصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017 ص. ص 11.10.

أ. **المفهوم الكمي**: يعتمد هذا المفهوم على كمية الموجودات القابلة للتحول إلى نقد، وهذا المفهوم ضيق لاعتماده على هذه الموجودات في تقييم السيولة، ولعدم استطاعة المنشأة الحصول على أموال أخرى كالاقتراض أو زيادة رأس المال والأرباح.

ب. **مفهوم التدفق**: يعرف السيولة بأنها كمية الموجودات القابلة للتحول السريع إلى نقد، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لالتزاماتهم، أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع أو أموال مشتراة.

ويتبين من هذه المفاهيم أن للسيولة مسألة نسبة، لها متغيران: المتغير الأول هو الأصول السائلة، والمتغير الثاني هو سحوبات المودعين وطلبات الائتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أو بدون خسائر يتم تحويلها نتيجة هذا التصرف. ومن ناحية أخرى قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان، تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة. ففي، الوقت الذي يمكن أن يطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أن الأمر يصبح خطيرا لو أن المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإن نقص السيولة للمصرف ربما تؤدي إلى إفلاسه، وهناك ثلاثة أبعاد للسيولة وهي كالتالي:

- **الوقت**: ومو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد:
- **المخاطرة**: هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال
- **التكلفة**: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغير.

ونستنتج مما سبق أن السيولة تعني القدرة على شراء الأصول وبيعها بسرعة من دون وجود خسارة في سعر الأصل.

2. تعريف إدارة السيولة المصرفية:

تعني إدارة السيولة التعرف على احتياجات البنك من النقد، الأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات ومن الناحية التطبيقية فإنه لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث من الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظريات المعروفة في إدارة السيولة مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات، طبقا لقناعة

لديهم أو لظروف خاصة بالبنك نفسه، إذ تقوم البنوك بقياس سيولتها باستخدام ما يعرف بنسب السيولة، والتي تظهر مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فهي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل بهدف الحكم على مقدرة البنك على مقابلة التزاماته الجارية[8].

الفرع الثاني: مكونات والنظريات المفسرة لإدارة السيولة المصرفية

1.مكونات السيولة المصرفية: تتكون السيولة المصرفية من:[8]

أ. الاحتياطات الأولية: هناك من يصنفها إلى احتياطات قانونية أي يحتفظ بها البنك وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، وهي الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك دون أن يكسب منها عائدا وهي تتكون من:

- النقد بالعملة المحلية أو الأجنبية في الصندوق.
- الودائع النقدية لدى البنك المركزي.
- الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى.
- الصكوك تحت التحصيل.
- الودائع لدى البنوك الأجنبية في الخارج.

ب. الاحتياطات الثانوية؛ عبارة عن موجودات سائلة تشمل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتتكون من جزئيين الأول محدد قانونيا ويأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الخزينة، أما الجزء الثاني يتكون من الاحتياطات الثانوية فيكون محددا بحسب سياسة البنك التجاري فهو بمثابة ادخار يستخدم الحاجة إليه، ويمتاز بقصر آجال الاستحقاق وضعف العائد كما تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وأيضا في بعض أرباح البنك.

---

[8] قيصر علي عبيد الفتلي، **استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية:** دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 16، العدد 2، 2014، ص 208.

[8] فاروق فخاري ونورة زبيري،**الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية، بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري**، مجلة الامتيازات لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص .178

2. النظريات المفسرة لإدارة السيولة المصرفية : هناك خمس نظريات لإدارة السيولة المصرفية وهي :[8]

أ. نظرية القرض التجاري: تعرف بنظرية القرض التجاري أو نظرية الأصول ذات التصفية الذاتية، كما يحب بعضهم أن يطلق عليها، تقوم على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدورتهم التجارية بنجاح. وطبقا لهذه النظرية، لا تقرض البنوك لغايات العقارات، أو السلع الاستهلاكية، أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة.

ب. نظرية إدارة الخصوم: تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول إنه بمستطاع البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته للإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية طرحت مفهوما للسيولة، يقوم على أساس قدرة البنك على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا المفهوم لإدارة السيولة مفهوما عاما تستعمله البنوك على نطاق واسع.

ج. نظرية نقل الأصول: تعود هذه النظرية في أصولها إلى مطلع القرن الحالي، عندما توسعت البنوك في إقراض الشركات النامية لفترات أطول من تلك التي اعتادت تقديمها للتجار، ونتيجة لهذا التوسع في الإقراض طويل الأجل، قامت البنوك بالبحث عن وسائل لحماية سيولتها، فكان أن تطورت أسواق مالية لتداول الأصول بمختلف أنواعها، الأمر الذي مكن البنوك من المحافظة على سيولتها من خلال إمكانية بيع بعض أصولها في هذه الأسواق عند الحاجة.

د. نظرية الدخل المتوقع: طرح هذه النظرية للسيولة، كانت عبارة عن محاولة لنقل إدارة السيولة من مفهوم التركيز على القروض التجارية القصيرة، وعلى الضمانات المقدمة من خلال التزامن بين مواعيد استحقاق القروض ومواعيد تحقيق الدخل للمقترض. وأهم ما في هذه النظرية نقلها الاهتمام في إدارة السيولة إلى الاهتمام بحالة العملاء، دون اهتمام كبير للأصول الأخرى، بما فيها الأوراق المالية، وذلك لتدني الأهمية النسبية للأصول الأخرى ضمن الأصول وهناك الكثير ممن يؤيدون هذا التوجه ويعتبرونه توجها القروض عقلانيا، يتطابق والنمو الكبير في حجم الاقتراض من البنك المركزي، يعتبر

[1] وائل رفعت خليل، **أساسيات الإدارة المالية: إدارة السيولة في المصارف التجارية –البنوك الإلكترونية –استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر والمصارف الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 80-85.

البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز البنكي، تلجأ إليه البنوك لمدها بالسيولة اللازمة عند الحاجة إليها، في حالات الضيق الموسمي وفي أوقات الأزمات الطارئة، إما بواسطة عملية إعادة الخصم، أو الإقراض المباشر.

الفرع الثالث: أهمية السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها

1.أهمية السيولة البنكية: للسيولة المصرفية أهمية كبيرة أهمها:[8]

– أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك واستمراريته ونموه؛

– تكسب البنك سمعة طيبة لدى الأطراف التي يتعامل معها كالعملاء، الموردين، الجهات الحكومية، العاملين، الملاك.... مع الحفاظ على هذه السمعة وتنميتها؛

–تؤدي إدارتها الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها؛ في ثغرات نقدية أو مأزق العجز النقدي في الفترات القصيرة وبالتبعية المخاطر المالية؛

– تؤدي إدارتها الجيدة إلى زيادة ربحية البنك وقدرته على البناء والنمو؛

–تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة البنك.

2. العوامل المؤثرة في السيولة: هناك مجموعة من العوامل من شأنها تؤثر على سيولة البنك نذكر منها: [8]

ا. **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** مواجهة عمليات السحب على الودائع نقدا؛

ب. **رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:** تزداد سيولة البنك التجاري، إ ذا ظهر أن ر صيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى.

ج. **موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك:** يملك البنك المركزي كسلطة نقدية القدرة على التأثير في السيولة البنكية من خلال تزويد البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية؛

---

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة والمصارف: قياس وضبط السيولة**، الدار الجامعية، القاهرة ،2013، ص. ص 13- 14.

[8] رحموني أحمد، عيشاوي نجوى، **قياس أثر مخاطر السيولة على الربحية في البنوك التجارية**: دراسة عينة من البنوك في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي شعبة العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار،2021-2022، ص.ص 8-7.

د. رصيد رأس المال الممتلك: يؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة البنك حيث إنه كلما زاد رأس المال الممتلك زادت السيولة، وبالعكس أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة البنك وبالتالي تحددت قدرته الافتراضية وانخفضت قدرة مواجهته على تسديد التزاماته الجارية؛

هـ. معاملات الزبائن مع العمومية الخزينة: حيث إن سيولة البنك تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة وعموما تتحسن سيولة البنك في حالة كون زبائن البنك التجاري دائنين للخزينة ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في عدة حالات أهمها:

- إن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضوه من أموال لدى البنك التجاري؛
- ارتداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في الفترات السابقة؛
- عقد صفقات توريد سلع وخدمات في الدولة،

وبالعكس سيولة البنك التجاري تتقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي:

- تسديد الضرائب إلى الحكومة؛
- شراء الأوراق المالية؛
- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق استثمار أخرى.

الفرع الرابع: مؤشرات قياس السيولة في البنوك التجارية

إن مؤشر السيولة يهدف إلى تقييم القدرة المالية للبنك على تلبية والإيفاء بالتزاماته بشكل فوري ويعبر أيضا عن العلاقة بين النقد والموجودات سريعة التحويل إلى نقد وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها في تاريخ الاستحقاق، ويقيس أيضا قدرة البنك في الحصول على النقد من اجل تجنب الاحتياجات الأساسية أو الحالية ويجب أن يكون لديه السيولة الكافية لتلبية طلبات المودعين ومستقبلي التسهيلات من اجل كسب ثقة الجمهور ومن خلال هذا المطلب سوف نقوم بتحليل مؤشرين.

1-نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية[8] :

نسبة الرصيد النقدي= النقد في الصندوق +النقد لدي البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى÷ الودائع وما في حكمها ×100

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) ، وتبين المعادلة أعلاه إلى أن كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي ، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات؛
- سدادا قروض سبق إن أقرضها البنك للعملاء أو المتعاملين؛
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان أوراق مالية مثلا؛
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات؛
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة.

2 – نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً لظروف

[8] بوعافية خالد، مومن بكوش جابر، طاغية بوبكر، **السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر دراسة مقارنة بين بنكين. تجاري وإسلامي**.، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الشعبة علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،2017-2018، ص 21.-22 -23

البلد وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها وهكذا ويمكن حساب هذه النسبة رياضيا من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك

نسبة الاحتياطي القانوني = الرصيد النقدي لدى البنك المركزي÷ الودائع وما في حكمها ×100

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

3 –نسبة السيولة القانونية: تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. كذلك هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقديم كفاية السيولة ويمكن التعبير عنها وفق المعادلة الآتية:

نسبة السيولة القانونية = الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية÷ الودائع وما في حكمها × 100

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

4– نسبة التوظيف: تستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

نسبة التوظيف= القروض والسلف÷ الودائع وما في حكمها ×100

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تَظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي

على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.[8]

الجدول رقم (01): مؤشرات قياس السيولة في البنوك التجارية

مؤشرات السيولة	طريقة حساب المؤشرات
نسبة الرصيد النقدي	النقد في الصندوق +النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى÷ الودائع وما في حكمها ×100
نسبة الاحتياطي القانوني	الرصيد النقدي لدى البنك المركزي ÷ الودائع وما في حكمها ×100
نسبة السيولة القانونية	الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية ÷ الودائع وما في حكمها ×100
نسبة التوظيف	القروض والسلف÷ الودائع وما في حكمها ×100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات السابقة

المطلب الثاني: الأدبيات النظرية للربحية

من المؤكد أن البنوك التجارية كلما توسعت اتجاهاتها في استثمار الأموال المتاحة لها، كلما أدى ذلك إلى تعظيم أرباحها، وفي هذا المطلب سنتعرف على كل ما يتعلق بالربحية.

الفرع الأول: مفاهيم حول الربحية ووسائل تعظيمها

لابد أولا من التفريق بين مفهوم الربح والربحية؛

1. **تعريف الربح**

يمكن تعريف الأرباح أو صافي الدخل بأنه عبارة عن زيادة في سعر السلعة المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة هذه السلعة والخدمات المستخدمة خلال فترة زمنية معينة، أي لتحديد صافي الربح أو الدخل لابد من تحديد سعر السلعة المباعة وتكلفتها[8].

[1] سعيدي احمد حميدي الموسوي، القدرة **التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجيهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليلية لعينة المصارف التجارية العراقية**، جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد، 2007-2011، ص. ص 67-68.

[8] تهتان مراد، شروفي زيد الدين، العوامل **المؤثرة على ربحية البنوك التجارية**، **المجلة** الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد1، المدية2014، ص 33

فالربح هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات التي حققتها البنوك التجارية المتمثلة في الفوائد والعمولات المقبوضة على الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مثل القروض والتسهيلات الائتمانية.

تعتبر أرباح البنوك التجارية أكثر تأثرا بإيراداتها مقارنة مع المؤسسات الأخرى، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب على ذلك زيادة ربحتها بنسبة أكبر أما إذا انخفضت إيرادات البنوك التجارية بنسبة معينة يترتب ذالك انخفاض ربحتها بنسبة أكبر، فربحية البنك التجاري تتحقق من خلال الحصول على إيرادات كبيرة، يمكن حساب نسبة هامش الربح كما يلي:

نسبة هامش الربح =الأرباح الصافية /المبيعات ×100

2. تعريف الربحية:

يمكن تعريف الربحية على أنها القدرة على إنتاج توازن إيجابي بين إيرادات وتكاليف كيان اقتصادي من خلال استخدام مصادر مالية وغير مالية، هذا يعني أن قياس ربحية البنك يوفر عادة عملية حسابية يحتوي فيها البسط البنود المستخرجة في حين أن المقام يتكون من البنود المرتبطة عادة، بالأصول أو الخصوم المدرجة في ورقة الميزانية.[8]

كما تعرف أيضا: " هي قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة ".[8]

إن الربحية هي قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة في الفوائد المدفوعة على الودائع بين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية المتمثلة بفوائد مقبوضة [8].

---

[8] بن يعييش سلمان، بن ساعد عبد الرحمان، محددات **الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج:CAMELS** دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، الجزائر ،2022، ص 58.

[8] هاني أحمد محمود دبيك، **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ،2015، ص18.

[8] رحيم شخوم، عبد القادر حفاي، **أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية، مجلة** دراسات العدد الاقتصادي، العدد2، الجزائر2021، ص 222.

تعرف الربحية على أنها العائد والمردود المالي المتولد من توظيف موارد البنك في أنشطة استخدام الأموال والموجودات المربحة والمكتسبة للفوائد وهي القروض والاستثمارات كما أنها الهدف الأساسي لجميع البنوك لبقائها واستمرارها ويتحقق هذا الهدف من خلال قرارين مهمين[8]:

أ. **قرار الاستثمار**: هو القرار الذي يقوم على استخدام فائض للأموال المتاحة للبنك في فرص استثمارية تحقق عائد أعلى من التكلفة المربحة لتلك الأموال.

ب. **قرار التمويل**: هو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنك لتمويل الاستثمار في موجوداتها بشكل يمكن إدارة البنك من الحصول على أكبر عائد ممكن.

ومن هذه التعاريف السابقة نستنتج أن الربحية تمثل قدرة البنك على تحقيق عائد عن طريق استثمار موارده.

3. وسائل تعظيم الربحية:

توجد طرق متعددة لتحسين ربحية البنوك منها[8]:

– البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو العملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين؛

– رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك، إلا أن الممارسين غالبا ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل، ولاسيما أن أسعار الفائدة مثال لها حد أدنى وحد أعلى، ويتوقف السعر على ظروف العميل والعملية؛

– الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك، حيث إن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالبا ما يركزون فقط على ترشيد الإنفاق، ولكننا نوجه الانتباه إلى أن تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل كزيادة الفرص الجديدة، زيادة فئات الفوائد والعمولات، واستخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام؛

– الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولاسيما في مجال المصروفات العامة، وهي التي تكون مجالا لإنفاق دون رقابة.

---

[8] بوعزيز أزهر، قالون الجيلالي، **أثر رأس المال الفكري على ربحية البنوك التجارية**، مجلة الإستراتجية والتنمية، العدد 4، الأردن، 2020، ص 117 . 118

[8] مقيح صبري، **محددات الربحية في البنوك التجارية**: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRالجزائري، مجلة الحقيقة، م 13، ع 04، 2014، ص 383 .

4. أهمية الربحية

يمكن إبراز أهمية الربحية في البنوك التجارية من خلال الهدف الرئيسي للبنوك التجارية المتعارف عليها دوليا، وهو تعظيم الربحية في الأجل الطويل في إطار القيود التي تواجهها البنوك وكما نجد لربحية البنوك التجارية أهمية لمختلف الفئات الاقتصادية في المجتمع، فمساهمو البنك يهتمون بالربحية لأنها تمثل العائد على رأسمالهم المستثمر ويستفيد مودعو البنوك من الربحية لأنها تؤدي إلى نظام مصرفي قوي وسليم عن طريق الأرباح المحتجزة المقيدة والغير مقيدة التي تزيد من ضمان ودائعهم. وكذلك المقترضون من البنوك يستفيدون من أرباح المصارف لأنها توسع إمكانيات المصارف الاقراضية لتوسيع قاعدة رأسمالها التي تتغذى وبشكل رئيسي من الأرباح المحققة ومن فئات المجتمع التي لا تتعامل مباشرة مع البنوك قد تجني فائدة غير مباشرة من الأرباح في القطاع المصرفي للمدى الذي تؤدي هذه الأرباح إلى سلامة القطاع المصرفي وضمان الودائع وتوفير التسليف والائتمان اللازمين لدفع حركة الاقتصاد المحلي؛ [8]

فالربحية لها وظائف اقتصادية لا يمكن التغافل عنها للأسباب التالية:[8]

- الربحية ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف.
- ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل.
- الربحية ضرورية لملاك المشروع، حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم المصرفية.
- تقيس الربحية الجهود التي بذلت بصفة عامة بحيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.

الفرع الثاني: مصادر الربحية في البنوك والعوامل المؤثرة فيها

1. مصادر الربحية في البنوك:

الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة، وكلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل كلما زاد الربح، ويحصل البنك على زيادة في دخله كنتيجة لاحتفاظه بحجم أكبر من الأصول، فأصول البنك والتي تتكون أساسا من وعود بالدفع في صورة قروض وسلفيات، تتم مقابل معدل يدفعه المقترض للبنك نتيجة استعماله للقروض. وليست أصول البنك من القروض والسلفيات بالمصدر الوحيد لدخل البنك، فهناك أنواع أخرى من الأصول يمكنها أن تدر أيضا دخلا للبنك، وهناك أصولا لا يمكنها أن تدر دخلا على الإطلاق، فاحتفاظ البنك بنقدية

---

[8] نهاد ابراهيم باشا، **ربحية المصارف التجارية**، مجلة المصارف العربية بيروت، العدد80، 1987، ص 31

[8] أبو ذر محمد، احمد الجلي وآخرون، **العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك السودانية** مجلة ضمان الودائع المصرفية العدد 2، ديسمبر 2016، ص 21

بالخزينة، يمثل احتفاظه بأصول لا تدر أي دخل، كذلك فإن شراء البنك لأوراق مالية كأسهم وسندات، يمثل احتفاظ البنك بأصول تدر ربحا[8].

وهكذا نرى أن أصول البنك تتدرج في قدرتها على تحقيق دخل للبنك، فهناك أنواع من الأصول يكون الدخل منها منعدم، وأنواع تدر دخلا منخفضا، وأنواع أخرى تدر دخلا مرتفعا.

2.العوامل المؤثرة في ربحية البنوك:

تنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية وهي:[8]

أ. العوامل الخارجية: تتمثل في:

– **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما زاد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دورا فعالا في التأثير على استثمارات البنوك.

– **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين البنوك التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية [8].

– **السياسة النقدية:** تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دور بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومتطلباتها وبالتالي فإن ذلك يكون تأثير في ربحيتها، هناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها البنك المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي [8]

---

[8] عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك: منهج وصفي تحليلي**، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص ص 241 – 242.

[8] علي محمود محمد، سعر **الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر (ش.م.م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية دمشق، المجلد 30، العدد 1،2014، ص ص 543- 544

[8] سامر محمد فخري، اسو بهاء الدين قادر، **مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد6، العدد 2، 2016، ص 151

[8] سامر محمد فخري، اسو بهاء الدين قادر، مرجع سابق، ص151.

- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر بدرجة كبيرة على أداء البنوك التجارية، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي يترتب عليه التزامات إضافة إلى بعض البنوك، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة؛

- **الظروف الاقتصادية والسياسية:** تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول، حيث استهدفت أعمال المصارف، فتعطلت عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف وتقلبات أسعار البنك الناتج عن تلاعب العملة وشركات الصرافة كل ذلك انعكس سلبا على إجمالي موجودات ومطالب البنوك التجارية.

ب. العوامل الداخلية: هناك عوامل داخلية يستطيع البنك السيطرة عليها والتحكم فيها والتي تؤثر على ربحته وهي:[8]

- **المديونية:** تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تواجهها البنوك في البلدان المتقدمة والنامية، ويطلق عليا أيضا القروض المتغيرة، إذ أن تعرض بعض أحد البنوك لمثل هذه القروض تؤدي إلى زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي بالكامل، وتعرف أيضا بأنها تلك القروض التي يتأخر المقترض عن تسديد فوائدها.

- **السيولة:** هي قدرة البنوك على مواجهة التزامات بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة دون أي خسائر في القيمة وتتمثل هذه الالتزامات في عنصرين:

- تلبية طلبات المودعين للسحب على الودائع؛
- تلبية طلبات الائتمان كالقروض والسلف لتلبية حاجيات المجتمع.

[8] سعد نوري الحمدان، مهند خليفة عبيد، محمد نوري الحمداني، **قياس وتحليل أثر العوامل المحددة على ربحية المصارف التجارية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 2، 2020، ص. ص. 15- 16

–**هيكل الودائع**: تفضل البنوك التجارية بطبيعتها جذب ودائع لأجل، نظرا لما تعطيه من مرونة أكبر من غيرها.

– **القروض**: **تعتبر** عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية واحدة من أهم استخدامات مصادر أموال البنوك التجارية وأكثرها نسبة في إجمالي موجوداتها ربحية فالعائد المتولد عنها يمثل المصدر الرئيسي الإيرادات العمليات البنكية الأخرى.

– **توظيف الموارد** :**من** خلال هذا المعيار تقوم إدارة البنوك بتوجيه الجانب الأكبر من أموالها في مجالات استثمارية قيمة وتعتبر القروض والأوراق المالية من أهم المجالات الاستثمارية للبنك التجاري.

– **عمر البنك** :**تتفاوت** نسب الربحية طبقا للأعمار البنوك، فهي تسير بعلاقة ايجابية مع عمر البنك وتلعب دورا هاما في التأثير على الربحية لأن المدة الطويلة تؤدي إلى تعزيز الثقة مع المجتمع وبناء سمعة جيدة مع البنوك حديثة النشأة.

– **عدد فروع البنك**: إن إيصال الخدمات البنكية لهذه التجمعات السكانية وخصوصا إذا كانت بينها مسافات طويلة سوف تجعل هذه المصارف ذات الانتشار الجغرافي هدف لتعامل المجتمع معه وذلك للاستفادة من خدماتها، خاصة في مجالات السحب وإيداع الحوالات المالية وغيرها.

– **عدد الموظفين**: **الأعداد** الكبيرة لموظفي البنك ما هي إلا دلالة على انتشار جغرافي كبير من خلال زيادة عدد فروع البنك، وزيادة تنوع الخدمات التي يقوم بها البنك كالخدمات الفنية والتقنية التي تؤدي بدورها إلى تقديم خدمات أوسع لعملاء البنك.

– **حجم البنك**: **كما** كان حجم احتفاظ البنك بالموجودات كبيرا يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجود، وفي حالة البنوك الصغيرة فإن معدل العائد على الموجودات يكون كبيرا لأنه تخلص من الموجودات عن طريق توظيفها في مجالات مختلفة.

– **نسبة كفاية رأس المال**: تعد من العوامل الداخلية التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية، وتعرف على أنها النسبة التي تحتفظ بها البنوك للتحكم في مستويات المخاطر عند قيامه بالأعمال البنكية وتمثل الحجم الكافي من رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر [1].

[1] سعد نوري الحمداني، مهند خليفة عبيد، محمد نوري الحمداني، مرجع سابق، ص 15. 16

الشكل رقم (01): العوامل المؤثرة في ربحية البنوك

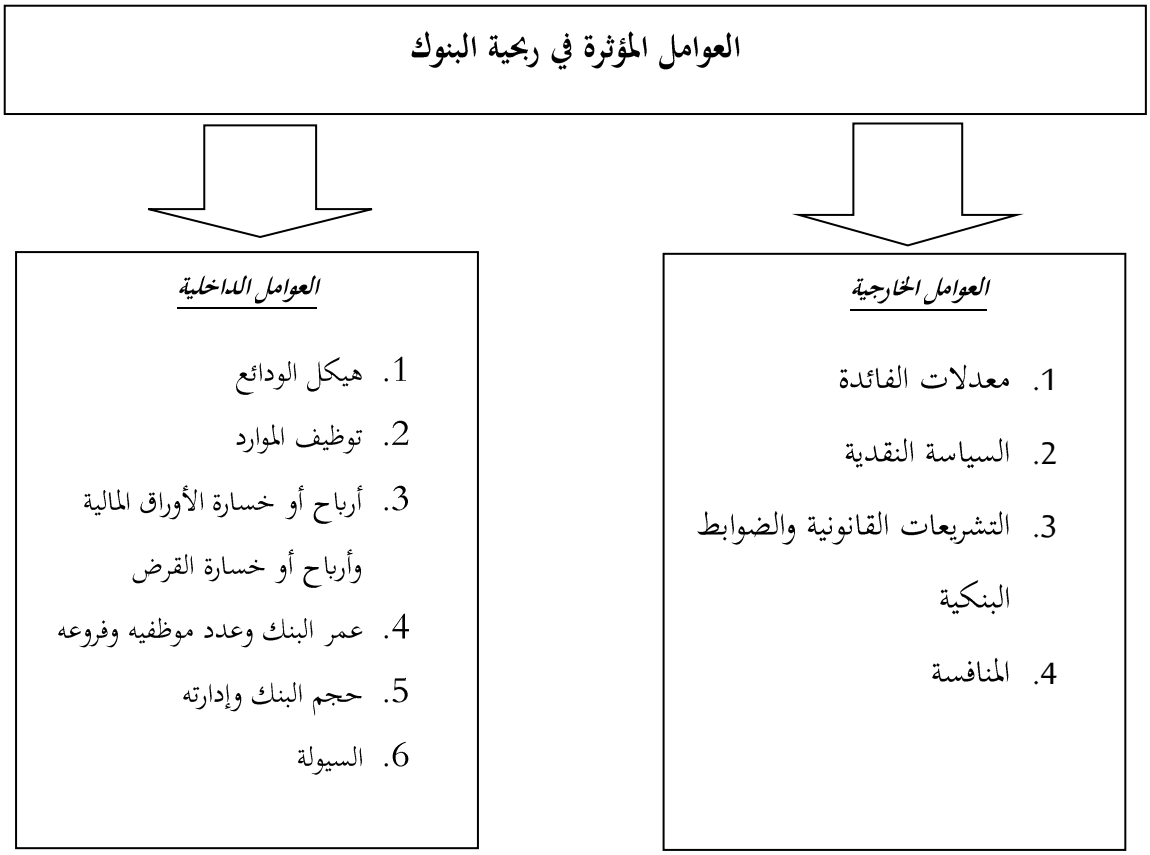

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات السابقة

الفرع الثالث: أهمية الربحية وأهدافها

أهمية الربحية:

أ. الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها[1] : مخاطر الائتمان، مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر السرقة والاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة ...الخ

ب. الأرباح ضرورية لملاك المشروع، حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم المصرفية والشركات.

ج. الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك على ثلاثة أوجه:

- إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة، وهو إحدى وسائل التمويل الذاتي.
- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأس ماله.
- إعطاء المساهم عائدا مقبولا على رأس ماله يزيد ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

د. تقيس الأرباح الجهود التي بذلت بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.

2.الأهداف:

تعد الربحية هدف من الأهداف الأساسية لكافة الشركات، وهي ضرورية لضمان بقاءها و استمراريتها ، ما يعتبر هدف تحقيق الربح من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر هام للدائنين وأداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها ، ولتحقيق هدف الربح لابد للمدير المالي أن يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن الشركة كوحدة واحدة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر .[2]

---

[1] الطاهر بن ختو،**محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك (BNA–BEA–AGB–SGA) خلال الفترة 2009 – 2016** مذكرة **مقدمة** لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي –الطور الثاني –، ميدان علوم إقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية، مالية ومحاسبة ،تخصص مالية وبنوك،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (2017 -2018) ص 4.

[2] أبو شنب شادي والسقا حاتم وآخرون،**أثر الربحية على إدارة الأرباح والشركات الصناعية والخدماتية في سوق فلسطين للأوراق المالية – دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي والخدماتي في بورصة فلسطين –، مجلة** معهد العلوم الاقتصادية، م 23، ع01،2020، ص 1103.

الفرع الرابع: مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية

أن نسب الربحية تعكس الأداء الإجمالي للشركة وتعتبر من أهم النسب المالية على العكس من النسب الأخرى التي تكشف قدرة الشركة على توليد الأرباح من مبيعاتها، وسيتم التطرق في هذه الفقرة إلى النسب الأهم والأكثر استعمالا (نسبة هامش الربح، العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية)[1].

1. هامش الربح الصافي:

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والمبيعات إذا انخفضت النسبة فيعني ذلك أن الشركة غير قادرة على تحقيق الأرباح وبالتالي تنخفض العوائد لحملة الأسهم أما إذا حدث العكس فان ذلك مؤشر ايجابي ويساعد الشركة على مواجهة التحديات المتعلقة بنقص السيولة أو انخفاض المبيعات في المستقبل وإذا ما أتيحت بيانات تحليلية أضافية للمحلل يمكنه من حساب نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى صافي المبيعات

نسبة هامش الربح = صافي الربح بعد الضريبة÷ المبيعات × 100

2. العائد على حق الملكية (ROE)

يقيس العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ويكشف عن أداء الإدارة وان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل أداء الإدارة الكفؤة كما إن ارتفاع هذا المعدل دليل على المخاطرة العالية الناجمة عن الزيادة أما الانخفاض فيدل على تحول متحفظ بالقروض.

معدل العائد على حق الملكية = صافي الدخل÷ حق الملكية × 100

[1] م.م محمد عبد الواحد جياس،م.م. مخلد حمزة جدوع، **تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق، جامعة** بغداد –كلية التربية ابن رشد، العدد2016/39.

3.العائد على الموجودات (ROA):

ويسمى عائد مدة أو فترة الاحتفاظ ويعبر عنه بالتغير في قيمة الاستثمار ويقيم المستثمرون عموما العائد بشكل نسبة أي أن معدل العائد المتحقق هو معدل العائد الفعلي الناتج عن الاستثمار ويمكن حساب العائد شهريا وربع سنوي وفي المعتاد يحسب العائد تحقق سنويا والعائد الذي سيتم التركيز عليه هنا هو العائد المتحقق من استثمار الأموال في الأوراق المالية والذات الأسهم العادية.

العائد على الموجودات = الربح الصافي بعد الضريبة÷ مجموع الموجودات × 100

الجدول رقم (02): مؤشرات الربحية وطريقة حسابها

مؤشرات الربحية	طريقة حساب المؤشرات
هامش الربح الصافي	صافي الربح بعد الضريبة ÷ المبيعات ×100
العائد على حق الملكية (ROE)	صافي الدخل÷ حق الملكية ×100
العائد على الموجودات (ROA)	صافي الربح بعد الضريبة÷ الودائع وما في حكمها ×100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات السابقة

المبحث الثاني: أثر السيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة العلاقة الجوهرية التي تربطبينالسيولة والربحية في البنوك التجارية من خلال تقسيم البحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: التعارض بين السيولة والربحية في البنك التجاري ومواجهة البنك للعسر المالي

الفرع الأول: التعارض بين السيولة والربحية

إن النقص في السيولة يخلق مشكلة أمام البنك التجاري، كما أن زيادتها تخلق مشكلة أيضا، أي أن زيادة السيولة تعني تفويت فرصة ممكنة لربح لو أمكن التخلص من فائض السيولة، على حين نجد أن الهدف الأساسي للمصرف هو

تحقيق أقصى ربح ممكن، وهو هدف لا يتفق مع ترك الأموال عاطلة، وبالتالي فان البنك في حاجة ماسة في استثمار أكبر قدر ممكن من موارده في أصول ذات العائد كبير.[1]

وبالتالي يمكننا القول بأنه كلما زادت سيولة الأصول قل العائد، والعكس صحيح،

ونعني بالزيادة في السيولة هنا أن البنك يفضل عنصر السيولة، فيحتفظ بجزء كبير من أصول في شكل أوراق نقدية أو أوراق حكومية وأصول ذات سيولة مرتفعة، ولكن لن يحقق عندئذ أي أرباح تذكر. وقد يفضل البنك ممارسة القروض على نظام واسع، وبالتالي يستطيع أن يزيد من أرباحه.[1]

كما أن تحقيق الربح يثير أيضا مشكلة عندما يكون على حساب السيولة، وتحقيق أقصى ربح ممكن يعني إهدار اعتبارات السيولة تماما، مما يؤدي إلى ضياع الربح في النهاية، وبالتالي فان الهدفين متعارضين، ولا يمكن التوفيق بينهما بحيث يتنازل البنك عن بعض فرص الربح في سبيل عدم الإخلال باعتبارات السيولة، أي لابد من البحث عن حل وسط.

الفرع الثاني: مواجهة البنك للعسر المالي

يواجه البنك التجاري في بعض الأحيان حالات عجز كثيرة، منها عدم القدرة عن الوفاء بالتزاماته يطلق عليها العسر المالي، ويواجه أيضا ضعف السيولة، أي طلبات كبيرة للسحب من جانب المودعين أو انخفاض حج الودائع، وبالتالي فإن البنك يواجه المتاعب من طريقتين، ويقصد بالبنك أنه عاجز عن الوفاء بالتزاماته هو البنك الذي تدهورت قيمة أصوله، حتى أصبح رأس المال لا يكفي للوفاء بهذه الالتزامات، وبالتالي فإن الإدارة فشلت في ميدان المنافسة، وتتولى السلطات النقدية تصفية أصوله أو بيعها لبنك آخر. أما ضعف السيولة، فيعني عدم قدرة البنك على تلبية طلبات السحب النقدي الفوري أو بعد إخطار عاجل. ويؤدي هذا العجز إلى انتشار إشاعات خطيرة حول البنك وتلوثت سمعته المالية.[2]

المطلب الثاني: التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري

التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري، وإنما أن التعارض بين السيولة والربحية لا يعني أن البنك عليه أن يختار هدفا منهما ويضحي بالثاني أي التضحية ببعض الربح في سبيل الجمع بين التعارض ينشأ من التنامي في تحقيق أحد

[1] ربيع محمود الروبي، **اقتصاديات النقود والبنوك دار الحقوق**، طبعة 1985 ص ص 309-310.

[1] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والبنكي الدار الجامعية، مصر** طبعة 1985، ص207

[2] باري سيجل **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة طه عبد المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، طبعة 1987، ص ص 139-138.

الهدفين وإهمال الآخر، أي التضحية ببعض الربح في سبيل الجمع بين ،الربح والسيولة، حيث تهتم إدارة الموجودات بالتوفيق بين هدفين متعارضين والاحتفاظ بالسيولة تضمن قدرة البنك على مواجهة السحب .ويقصد بإدارة الموجودات في البنوك التجارية: الكيفية التي يتم بها توزيع الموارد المالية المتاحة بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة، والبديلة، وتعيين الأولويات بينها، مع تحديد أوزان مختلفة لكل نوع منها. فإدارة البنك للأصول، تعتمد على مدى توفر فرص الاقتراض المربحة وقليلة الخطر وهناك العديد من الطرق والأساليب كبير. في التي يمكن لإدارة البنك التجاري استخدامها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، ومن ثم إدارة أصولها بشكل فعال يمكنها من التغلب على مشكلة التعارض بين السيولة والربحية .وإن النقص في السيولة يخلق مشكلة أمام البنك التجاري، كما أن زيادتها تخلق مشكلة أيضا أي أن زيادة السيولة تعني تفويت فرصة ممكنة لربح لو أمكن التخلص من فائض السيولة في حين نجد أن الهدف الأساسي للمصرف هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وهو هدف لا يتفق مع ترك الأموال عاطلة، وبالتالي فإن البنك في حاجة ماسة في استثمار أكبر قدر ممكن من موارده في أصول ذات عائد كبير .[1]

يستطيع البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية كبيرة تكفي تغطية كافة احتياجاته لكنه في المقابل يخسر فرصة اكتساب أرباح لو قام بتوظيف هذه السيولة ونفس الحال إن قام بنك باستثمار كافي أمواله فقد تحقق إما أرباحا كبيرة أو خسارة قد تؤدي بالبنك إلى الفشل والإفلاس وهنا يأتي التعارض بين شرطي السيولة والربحية فالتوفق المستمر والربحية من أبرز التحديات التي تواجه البنوك وذلك لأن البنوك تعتمد على أموال المودعين لتحقيق الربحية من خلال استثمار أكبر قد يمكن لتحقق أفضل العوائد وهذا في ذاته يناقض هدف السيولة .ومن المشاكل التي تواجه البنك التجاري عند محاولة التوفق بين اعتبارات السيولة والربحية .

- مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم الاحتفاظ به عند محاولة التوفيق بين اعتبارات السيولة والربحية.
- مشاكل تتعلق بمدى صحة تضييق درجة السيولة للقروض التي منحها البنك إمكانية الاسترداد للقروض وقت حلول أجل التسديد .
- مشاكل تحديد أفضل هيكل لتوزيع الأموال على الأنواع المختلفة للاستثمار .

لحل التعارض بين السيولة والربحية يعمل البنك على إدارة الأصول والخصوم بشكل يحقق التوازن الأمثل بينهما باستخدام عملية التخصيص (إدارة الموجودات) من خلال توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدام المختلفة

[1] ربيع محمود الروبي، مرجع سابق، ص 309.

(النقدية-الأوراق المالية-القروض-الأصول الأخرى)، وبطريقة تضمن تحقيق أعلى عائد ممكن ضمن حدود المخاطرة المقبولة والمحافظة على مستوى سيولة مناسب. لكن هذه العملية ليست بالأمر السهل حيث تحكم عملية توزيع موارد البنك المالية على الموجودات عدة اعتبارات أهمها:[1]

يخضع النظام البنكي لأسس تشريعية وتنظيمية شديدة، مثل اشتراط حد أدنى لرأس المال المدفوع وحد أدنى من السيولة النقدية مقارنة بالودائع، وضع حدود لمجالات الاستثمار وحجم التوظيف؛

- يستند العمل البنكي على الثقة بين البنك والمودعين، وكذلك بين البنك وطالبي القروض، مما يفرض احتفاظه بسيولة تكفي طلبات سحب المودعين وطلبات الاقتراض للعملاء أيضا.
- تحقيق عائد للمستثمرين (الملاك) يتناسب مع المخاطرة التي يتحملونها.

ويمكن تلخيص طريقة تخصيص الموارد لحل التعارض بين السيولة والربحية في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): حل تعارض السيولة والربحية عن طريق تخصيص الموارد

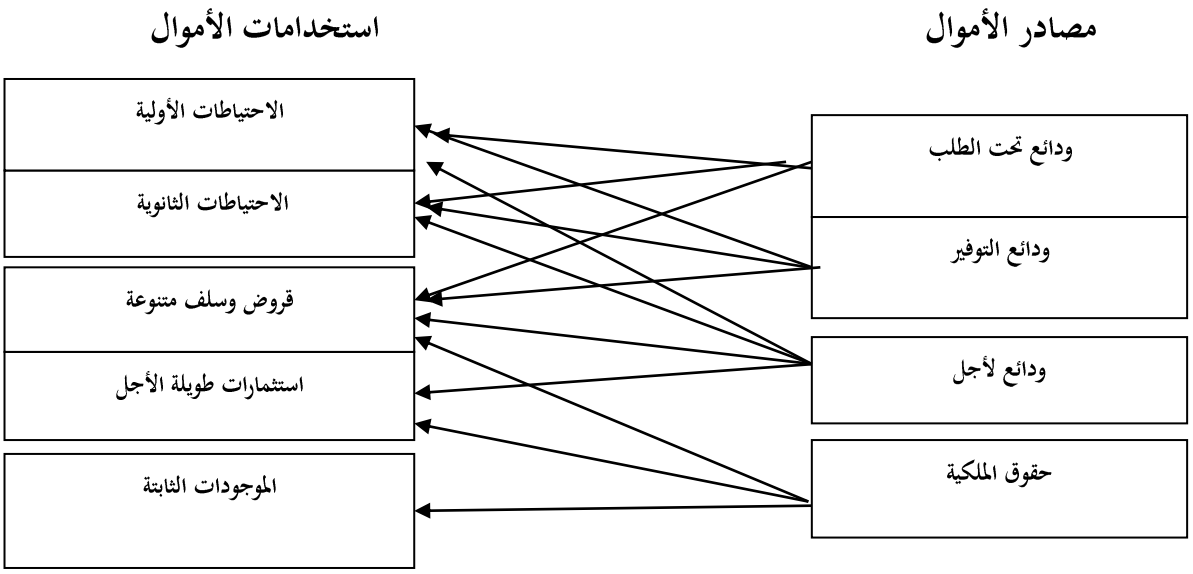

المصدر: هناء أحمد هاني، **دور المحفظة الاستثمارية في الموائمة بين السيولة والربحية دراسة مقارنة بين البنك العربي الأردن والبنك العربي سورية** رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011، ص 72

[1] هناء أحمد هاني، **دور المحفظة الاستثمارية في الموائمة بين السيولة والربحية دراسة مقارنة بين البنك العربي الأردن والبنك العربي سورية**، **رسالة** تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011، ص 72.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومناقشتها

يوجد العديد من أدبيات الدراسة التي ترتبط بموضوع أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية، ونذكر منها ما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة الأجنبية والمحلية

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية

– دراسة أرشيد عبد المعطي رضا (2003) بعنوان: **العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الخامس**

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على نسب الربحية وكيفية احتسابها وعلى تحديد طبيعة، هدف تأثير كل من نسبة السيولة ونسبة الضمان ونسبة التوظيف على نسبة الربحية. وقد تم إعداد نموذج رياضي اعتبرت فيه كل من نسب السيولة والضمان والتوظيف متغيرات مستقلة بينما اعتبرت فيه نسبة الربحية متغير تابعا يتأثر بالتغيرات التي تحدث للمتغير المستقل وقد بينت النتائج التي حصل عليها الباحث على الاختبارات التي أجريت على النموذج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين المتغير التابع. وقد حاول الباحث إيجاد العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع من خلال فرضيات وخلص إلى وجود ونسبة الضمان، ونسبة التوظيف ونسبة الربحية، علاقة قوية نسبيا بين كل من نسبة السيولة ونسبة الربحية، ونسبة التوظيف ونسبة الربحية، ونسبة الضمان ونسبة الربحية، وقد بلغت نسب تفسير كل من المتغيرات المستقلة للتباين الحاصل في المتغير التابع (نسبة الربحية) هي على التوالي 8، 37 % ,8،27 % ,69,3 %على التوالي. ويجدر بنا القول إلى أن هذه النسب مقبولة وتعكس أهمية ودور كل من المتغيرات المستقلة سابقة الذكر في صياغة التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. وتشير النتائج إلى قوة تأثير نسبة الضمان على نسبة الربحية بدرجة أكبر بالمقارنة بنسب السيولة ونسب التوظيف.

–دراسة زاهر (2014) بعنوان: **أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: المجلد 35، العدد1.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن إمكانية وجود علاقة بين نسب السيولة، والكفاية الإدارية، والملاءة المالية، ونسبة الربحية للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة والمالي (2009-2013)، وقامت الدراسة

لتحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي والمالي، حيث تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات. كما تم حساب التغيرات السنوية لكل نسبة من النسب المدروسة، بالإضافة إلى متوسط معدل النمو خلال الفترة المدروسة، وذلك لكل مصرف من البنوك المدروسة والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة ما بين نسبة السيولة والربحية، للمصارف الخاصة هي علاقة عكسية وكانت العلاقة ما بين نسبة الكفاية الإدارية والربحية للمصارف الخاصة، هي علاقة طردية بينما كانت العلاقة ما بين نسبة الملاءة المالية والربحية للمصارف الخاصة هي علاقة طردية أيضا. حيث كانت الملاءة المالية هي النسبة الأكثر تأثيرا في البنوك الخاصة. وهذا ما يؤكد على أن طبيعة عمل البنوك الخاصة قائم على مبدأ العائد والمخاطرة. وأوصت الدراسة إلى توسيع إطار الأبحاث المستقبلية من حيث الحدود الزمنية والمكانية وحجم العينة، وعدم الاقتصار على البنوك الخاصة فحسب، بل أن تشمل هذه الدراسة على القطاعات الأخرى المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

–دراسة عقيل شاكر عبد الشرع بعنوان: " **أثر إدارة مخاطر السيولة ورأس المال على درجة الأمان المصرفي، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلد 11 العدد 1،2019.**

هدفت الدراسة إلى بيان تحديد أثر إدارة المخاطر المصرفية المتمثلة في (إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر رأس المال) على درجة الأمان المصرفي، قد أجريت الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها 10 مصارف للمدة (2010 -2015) وتم قياس متغيرات الدراسة باعتماد المؤشرات المالية الملائمة لهذا الهدف، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم صياغة فرضياتها ثم اختبارها بوسائل إحصائية، وتطبيق البرنامج الإحصائي (SPSS).

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها: وجود علاقة أثر طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين كل من إدارة مخاطر السيولة وإدارة مخاطر رأس المال على درجة الأمان المصرفي.

–دراسة Karani (2014) بعنوان:

The effect of liquidity management on profitabilité of commercial banks in Kenya. Unpublished MBA Project.

سعت الدراسة إلى تحديد تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك التجارية في كينيا. الموجودات السائلة أقل ربحية مقارنة بالموجودات طويلة الأجل. إن المعضلة التي تواجه مدير التمويل هي ما إذا كان الاستثمار في أصول أكثر ربحية على المدى الطويل ومخاطرة سيولة منخفضة أو الاستثمار في أصول قصيرة الأجل أقل ربحية وبالتالي تقليل العائد على

الاستثمار. تألف مجتمع الدراسة من 44 بنكا تجاريا في كينيا عاملة من 2009 إلى2013، لكي يكون البنك مؤهلا، يجب أن يكون قيد التشغيل طوال فترة الدراسة وبالتالي المؤسسات التي اندمجت أو لم تكن تعمل في فترة الدراسة بأكملها تم استبعادها تضمنت الدراسة جمع البيانات الثانوية للعائد على الموجودات لقياس الربحية والنقد المعادل لقياس السيولة ونسبة رأس المال ونسبة الودائع كمحددات الربحية خلال سنة محددة. استخدمت الدراسة بيانات ثانوية تم الحصول عليها من القوائم المالية المدققة للبنوك في نهاية سنوات الدراسة استخدمت الدراسة الإحصائيات الوصفية وتحليل الانحدار لتأسيس العلاقة بين متغيرات الدراسة. كان معدل الاستجابة 63% أي ما مجموعه 27 من أصل 40 التي استوفت معايير جمع البيانات. ووجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الربحية وإدارة السيولة للمصارف التجارية في كينيا. تم العثور على إدارة السيولة لتكون واحدة من محددات ربحية البنوك التجارية في كينيا على مدى سنوات الدراسة. توصي الدراسة بأن يحافظ مدراء التمويل في البنوك التجارية على توازن بين الموجودات السائلة والموجودات طويلة الأجل لتعزيز كل من الأهداف يجب الحفاظ على متطلبات السيولة، المتضاربة للحفاظ على سيولة كافية وربحية مستدامة. بالإضافة إلى ذلك ا يجب الحفاظ على متطلبات السيولة التي وضعها البنك المركزي وتعزيزها حيث وجد أن السيولة لها تأثير إيجابي على ربحية استقرار البنوك التجارية ونموها المالي والاقتصادي بأكمله.

–دراسة " Bothale Molefe , paul – Francois Muzindutsi بعنوان" تأثير إدارة رأس المال والسيولة على ربحية البنوك، 2016

حللت الدراسة تأثير إدارة رأس المال والسيولة على الربحية في 05 بنوك جنوب إفريقيا رائدة خلال الفترة (2004-2014)، تم استخدام تحليل لجنة التكامل المشترك لاختبار تأثير مؤشرات السيولة على الربحية، تم استخدام نسبة رأس المال والنسبة السريعة كمؤشرات للسيولة، في حين تم استخدام العائد على الأصول (ROA)والعائد على حقوق الملكية (ROE) كوكلاء لقياس الربحية. أظهرت النتائج التجريبية عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين ربحية البنوك والسيولة وإدارة رأس المال، على المدى القصير وجد أن نسبة رأس المال لها تأثير إيجابي كبير على ربحية البنوك، بينما السيولة ليس لها تأثير على ربحية البنوك، وكشفت هذه الدراسة أيضا أن الوكيل المستخدم كقياسات للربحية يميل إلى التأثير على العلاقة بين ربحية البنوك والسيولة و إدارة رأس المال، و خلص إلى أن كفاية رأس المال تعتبر الأداة الأكثر فعالية لضمان سلامة المؤسسات المالية في جنوب إفريقيا.

–دراسة " Mohanty and Mehrotra" بعنوان:

The Effect of Liquidity Management on Profitability: A Comparative Analysis of Public and Private Sector.**2018**

حيث هدفت هذه الدراسة بيان تأثير إدارة السيولة على ربحية بنوك القطاعين العام والخاص في الهند ولهذا الغرض، تم النظر في 27 من بنوك القطاع العام و20 من بنوك القطاع الخاص للفترتين 2011- 2012 و2015 – 2016، تم استخدام نسبة الودائع النقدية (CDR) و نسبة الودائع الائتمانية (CRDR)ونسبة الودائع الاستثمارية، (IDR) كمتغيرات مستقلة للدلالة على إدارة السيولة للبنوك بينما العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) استخدمت كمتغيرات بديلة لربحية البنوك. وجد أن هناك تأثير سلبي كبير من CDR وIDR على ROA. ومع ذلك ففي حالة العائد على حقوق المساهمين، يتبين أنه لا توجد علاقة مهمة بين ربحية البنوك وسيولتها، مع أخذ جميع المتغيرات في الاعتبار بغض النظر عن نوع أو شكل البنوك التجارية في الهند. هذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أن البنوك التجارية يمكن أن تركز على زيادة ربحيتها دون التأثير على السيولة والعكس صحيح.

-دراسة (Essa Saadallah Abdullah Kareem Snjawi , Serwan Kareem) بعنوان:

The Role of Liquidity Indicators to Assess its Risks and Enhance Capital Adequacy in Banking Activity, journal of Economics And Administrative Sciences 2021, Volume 27, Issue 130, Pages 243-255

تهدف هذه الدراسة إل اختبار نسب السيولة المصرفية المتمثلة بنسب سيولة (الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة، الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع، الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات، الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، نسبة تغطية السيولة LCR، نسبة صافي تمويل المستقر NSFR تمحورت الإشكالية الرئيسية لدارسة حول كيفية تقييم مخاطر السيولة في المصارف بواسطة هذه النسب، وبيان أهم الوسائل المستخدمة لمعالجة هذه المخاطر ومنها نسبة كفاية أرس المال وفقا لمقررات بازل II ، ولفترة زمنية مختارة من (2012-2019) ولقد توصلت الدراسة إلى أن مصرف كردستان لم يقع في مخاطر السيولة المصرفية طيلة سنوات الدارسة، أي أن نتائج التحليل المالي لنسي السيولة عالية جدا. . ومن خلال تتبع النسبة الخاصة بكفاية رأس المال لمقررات بازلII ، لمصرف كردستان لاحظ أنه تزيد كثيرا عن الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في مقررات بازل II والبالغة 8%. أو متطلبات البنك المركزي العراقي بنسبة12%.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة المحلية

-دراسة"حدة فروحات " و"عمر الفاروق زرقون " و " علي بن ساحة " بعنوان: **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011-2016.**

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، وذلك بدراسة قياسية تضمنت 06 بنوك تجارية ناشطة في الجزائر ، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من (2011-2016) ،ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (panal)، بالاعتماد على نموذج الانحدار التجميعي الملائم الدراسة، و الاستعانة ببعض البرامج الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات قياس مخاطر السيولة معدل العائد على الأصول، أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية، فأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية، في حين عدم وجود هذه الدلالة الإحصائية فيما تعاق بنسبتي التوظيف والسيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة.

-دراسة لعراف زاهية قريد مصطفى: قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية في الجزائرية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2011-2017، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2018.

هدفت هذه الدراسة لمحاولة قياس الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشرات الربحية ومدى ملائمتها في ظل البيئة الحالية وبالاعتماد على الملاحظة والتحليل في البنك محل الدراسة وكذا استخدام برنامج Excel توصلت هذه الدراسة أن البنك شهد تراجعا كبيرا في عوائده وربحيته مع وجود قصور في كفاءة البنك في اتخاذ قرارات الاستثمار وكذا واجه صعوبات في إدارة استثماراته وتحقيق أرباح منها.

-دراسة عمر بوجميعة وحمزة لعرابي بعنوان: **أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009-2017**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد02، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة البليدة02، الجزائر، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مكونات السيولة لدى البنوك الإسلامية وكذا المؤشرات المساعدة في إدارة السيولة بالبنوك وتوضيح العلاقة بين إدارة السيولة وربحية البنوك الإسلامية ،حيث اعتمد على الوصف والتحليل وأسلوب القياس الاقتصادي لتبيان أثر إدارة السيولة على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية، توصلت هذه الدراسة أن المؤشرات المستخدمة

بإمكانها المساعدة في إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية وذلك من خلال التحكم في العناصر المكونة لها أي حسب طبيعة تأثيرها على مؤشرات الربحية حيث أن الرصيد النقدي له تأثير ايجابي على مؤشرات الربحية أي يسمح له بالتحكم في درجة السيولة من خلال الاحتياطي القانوني.

-دراسة تهتان مراد، شروقي زين الدين، بعنوان: **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية**، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005_2011)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 01، السنة 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية (السيولة، القروض، المديونية، حقوق الملكية، حجم البنوك، مصاريف الاستغلال العامة) على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر حسبت بمعدل العائد على إجمالي الموجودات، وخرجت هذه الدراسة بعد نتائج أهمها:

_ تعتبر البنوك التجارية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية.

_ لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حجم البنك، ومعدل العائد على إجمالي الموجودات.

-دراسة عيسى قروش، سمية فضلي، بعنوان: **أثر المحددات الداخلية على ربحية البنوك التجارية**، دراسة مجموعة من البنوك الجزائري خلال الفترة (2012_2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، السنة 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر المحددات الداخلية على ربحية البنوك الجزائرية، حيث تم الاعتماد على القوائم المالية لخمسة بنوك تجارية في هذه الدراسة وذلك خلال الفترة (2012_2020)

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة هي:

يوجد أثر سلبي لحجم البنك على الربحية للبنوك المدروسة، أما باقي المحددات فقد تم تفاوت تأثيرها على كل بنك.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الدراسات

أغلب الدراسات كان هدفها هو دراسة أثر إدارة السيولة ومخاطرها على ربحية البنوك.

- أغلب الدراسات اعتمدت على مؤشرات ونسب السيولة والربحية.

- معظم الدراسات توصلت إلى استنتاجات متشابهة ألا وهي وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية.

-كذلك يوجد تشابه في عناوين الدراسة.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسات:

تختلف الدراسات السابقة عن دراستنا من حيث المكان، بحيث أن دراستنا تمت في الجزائر أما أغلب الدراسات الأخرى كانت في دول مختلفة، وكذلك من حيث الفترة الزمنية للدراسة

وكذلك تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تناولت متغيرين فقط متغير مستقل تمثل في السيولة ومتغير تابع يتمثل في ربحية البنوك أما بالنسبة للدراسات السابقة تناولت أكثر من متغيرين.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات نظرية لكل من. من مخاطر السيولة والربحية في في البنوك التجارية، فقمنا بتناول السيولة من منظور عدة تعريفات، كما أوضحنا مفهوم السيولة البنكية. مكوناتها، أنواعها والعوامل المؤثرة فيها، وقمنا بعرض مؤشرات قياس كل من مخاطر السيولة والربحية في البنوك التجارية، والعلاقة التي تربط السيولة بالربحية.

وتعرضنا إلى الدراسات السابقة التي تطرقت إلى جوانب موضوع الدراسة، وقمنا بالتعقيب على الدراسات، مع ذكر أهم أوجه التشابه والاختلاف. بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة من حيث متغيرات ومعينة الدراسة، وكذا الوسائل الإحصائية والقياسية المستخدمة. لمعالجة الدراسة وصولا إلى أهم الفروقات بين نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الثاني

أثر السيولة على ربحية عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة (2015–2022)

تمهيد:

إن تعظيم الربحية في البنوك التجارية تقيدها العديد من الاعتبارات، والتي تحد من قدرتها فالبنوك التجارية الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة تهدف إلى تحقيق الربحية عن طريق حسن استخدام مواردها والتحكم الجيد في تكاليفها.

فبعدما تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للسيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط تلك المفاهيم على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر العمومية والخاصة، والمتمثلة في البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج وبنك السلام خلال الفترة الزمنية الممتدة **من** سنة 2015م إلى غاية سنة 2022م، وللإحاطة أكثر بالموضوع تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث

- ✓ **المبحث الأول: التعريف بالعينة ومتغيرات الدراسة**
- ✓ **المبحث الثاني: قياس مؤشرات السيولة والربحية في البنوك محل الدراسة**
- ✓ **المبحث الثالث: تحليل أثر مؤشرات السيولة على الربحية في البنوك محل الدراسة.**

المبحث الأول: التعريف بالعينة ومتغيرات الدراسة.

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر وهي البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائر وبنك السلام.

المطلب الأول: التعريف بعينة الدراسة

الفرع الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري BNA

أنشأ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة. كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

وفي 1988 القانون رقم: 01-88 الصادر بتاريخ: 12 يناير 1988المتضمن توجيه المؤسسات و في الاقتصادية نحو التسيير الذاتي. كان له تأثيرات على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

وفي سنة 1990 القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ: 14 أبريل 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجيهات الاقتصادية . الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية منها:

✓ انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي.

- ✓ – على غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس. عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.
- ✓ وفي 1995 حاز البنك الوطني الجزائري على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ :05 سبتمبر 1995.

وفي 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.

وفي جوان 2018 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41600 مليار دينار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري،

في جوان 2020 تمت إطلاق " الصيرفة الإسلامية "في البنك الوطني الجزائري.[1] وفيما يلي مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري 08 مايو 2024، على الساعة 6:50

الشكل رقم (03): هيكل البنك الوطني الجزائري:

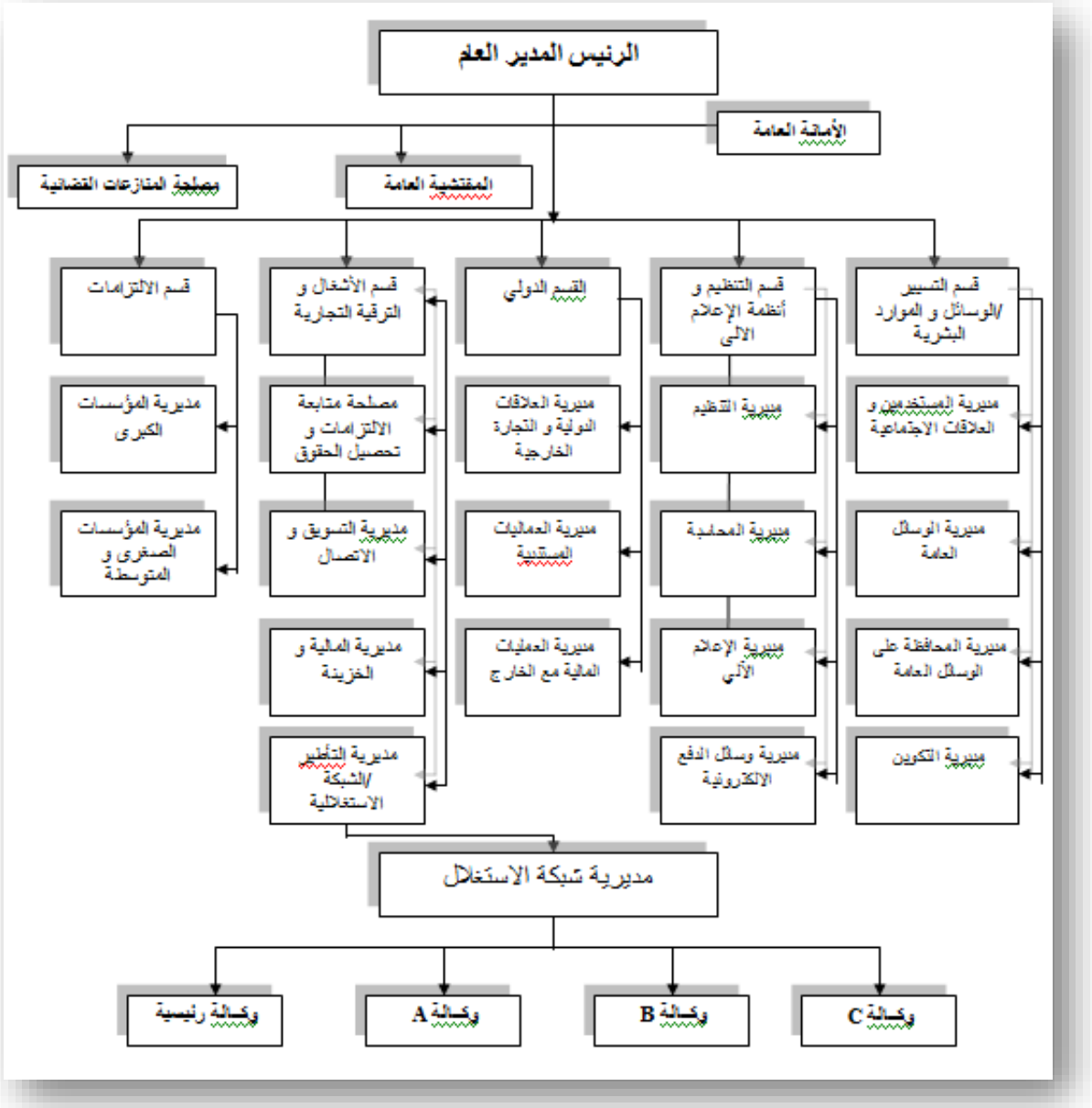

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري 08 مايو 2024، على الساعة 6:50

الفرع الثاني: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر:

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algérie

1. تعريفه:

تأسس بنك الخليج الجزائري في 15 ديسمبر 2003بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري يملكها ثلاثة بنوك ذات سمعة دولية مرموقة وهي BURGAN BANKبقيمة 60%، وبنك تونس العالمي TUNIS INTERNATIONAL BANKبقيمة30 % و 10% من بنك الكويتي JORDAN KOWEIT BANK وهي بنوك تنتمي إلى مشاريع الكويت القابضة .

بنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ عمله في 2004، يمارس عمله في بيئة اقتصادية وبنكية مليئة بالتغيرات والتقلبات.

وقد ربط البنك منذ تأسيسه مهمته الأساسية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر، بإعطاء وتقديم المنشآت والأفراد مجموعة واسعة ومتطورة من المنتجات والخدمات المالية والحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والتنفيذ.

أيضا لتلبية توقعات عملائه ويقدم بنك الخليج الجزائر الخدمات المصرفية التقليدية وكذلك تلك التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

2. خصائص بنك خليج الجزائر:

يتمتع بنك خليج الجزائر بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي[1]:

[1] الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر 08مايو 2024 على الساعة 7:30 https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html

- **بنك خليج الجزائر بنك تجاري للمؤسسات:** وضع البنك التجاري يعطي كامل الحق لبنك الخليج الجزائر في إجراء جميع العمليات البنكية على الصعيدين الوطني والدولي، وهذه العمليات تتمثل في تقديم منح ومساعدات لشركات الإقراض المتنوعة المباشرة وغير المباشرة؛

- **بنك خليج الجزائر بنك الأفراد:** بنك الخليج الجزائر يفتح أبوابه للأفراد بتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة.

✓ **بنك خليج الجزائر بنك الخدمات:** يوفر البنك لزبائنه من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان منذ تأسيسه في السوق الجزائرية، والبناء رائد في مجالات علوم الكمبيوتر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تمكنه من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة لعملائه مثل (Swift) والمعاملات البنكية الالكترونية بين الوكالات...الخ؛

الفرع الثالث: تقديم عام لبنك السلام

1. تعريفه:

مصرف السلام الجزائر بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته؛ تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدف تقديم خدمات مصرفي مبتكرة.

إن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية

تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 25 فرعاً منتشراً عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى؛ انسجاماً مع رؤية وإستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لعملائه وبأفضل جودة.

2. الخدمات المقدمة من طرف بنك السلام الجزائري:

يقدم بنك السلام الجزائر منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة، كما يحرص أيضا على حسن تقديمها يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- ✓ **عمليات التمويل:** يمول بنك السلام الجزائر المشاريع الاستثمارية، وكذا الاحتياجات الجارية في مجال الاستغلال والاستهلاك، لعملائها باقتراح عدة صيغ للتمويل كالمشاركة، مضاربة، إجارة، مساومة، وإستصناع بالإضافة الى بيع السلم وبيع بالتقسيط وبيع الأجل؛
- ✓ **التجارة الخارجية:** يقدم بنك السلام الجزائر بتمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية، وذلك من خلال وسائل الدفع على المستوى الدولي مثل العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان البنكية؛
- ✓ **الاستثمار والادخار:** يقدم بنك السلام الجزائر بفتح دفتر التوفير اليومي "أمنتي"، اكتتاب سندات الاستثمار، حسابات الاستثمار...إلخ؛
- ✓ **الخدمات والمنتجات:** يستفيد عملاء بنك السلام الجزائر من مجموعة من الخدمات، أهمها خدمة تحويل، الأموال عن طريق أدوات الدفع المالي، الخدمات المصرفية عن بعد (السلام مباشر)، بطاقة الدفع الإلكترونية "أمنة"، خزانات الأمانات "أمان"، ماكينات الدفع الآلي ماكينات الصراف الآلي...إلخ

[1] الموقع الإلكتروني: **WWW.BANK al salam. Dz** 08 مايو 2024 عل الساعة 12:30

وفي 2017/01/14 تم توقيع مذكرة تفاهم بين بنك السلام الجزائر والنقابة الوطنية لشركة سونطراك، من خلال هذه المذكرة يمكن الاستفادة أيضا من منتجات وخدمات أهمها:

- ✓ **منتج تسيير السلام:** الخاص بالتمويل الاستهلاكي وفقا لصيغة ادفع بالتقسيط، يسمح بتمويل جميع السلع الصينية من قبل الشركات التي تمارس نشاطها، والتي تنتج أو تركب منتجات متعلقة بالاستهلاك الفردي في الجزائر؛
- ✓ **منتج دار السلام:** المتعلق بالتمويل العقاري، يقترح عدة صيغ كالبيع الآجل، الاستصناع، الإجارة وغيرها من الصيغ، وذلك عن طريق تمويل شراء أو تهئة أو بناء أو توسيع عقار بما فيها صيغة الترقوي العمومي لمبلغ يصل 60 مليون د.ج تناسبا مع الدخل الفردين وعمر الموظف، ومدة التمويل التي تمتد لغاية25 عام.

3. الخدمات المصرفية المبتكرة: يحرص بنك السلام الجزائر على يقدم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية المبتكرة، وذلك بغية تلبية حاجيات المتعاملين معه، تمثل هذه الخدمات في:

-**بطاقة الدفع الإلكترونية:** تعطى هذه البطاقة لعملاء بنك مجانا بسقف غير محدود؛

- **خدمة الدفع عبر الانترنت:** لتسديد الفواتير والمشتريات 24/24 ساعة و7/7 يوم.

المطلب الثاني: الطريقة المتبعة في الدراسة

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

تشمل متغيرات الدراسة متغيرين أساسين هما:

- المتغير المستقل: يتمثل في السيولة وفيها نبحث عن المتغيرات التالية نسب الرصيد النقدي لكل بنك محل الدراسة، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لكل بنك محل الدراسة؛
- المتغير التابع: يتمثل في الربحية وفيها نبحث عن نسب العائد على الأصول ROAونسب العائد على حقوق الملكية ROE.

الجدول (03): المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة

المتغيرات التابعة Y DEPENDENT VARIABLES	المتغيرات المستقلة X INDEPENDENT VARIABLES
العائد على الموجودات	الرصيد النقدي
العائد على حق الملكية	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة

بعدما قمنا بأخذ البيانات المالية من المواقع الرسمية للبنوك تم الاعتماد في عرض وتحليل هذه البيانات على برامج الجداول الالكترونية برنامج EXEL 2010. وتم الاعتماد على منحنيات بيانية لدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

المبحث الثاني: قياس مؤشرات السيولة والربحية في البنوك محل الدراسة

تلجأ البنوك التجارية إلى عدة مؤشرات لقياس مدى ربحتها ومعرفة نسب سيولتها ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى قياس مؤشرات السيولة والربحية لكل بنك من البنوك محل الدراسة

المطلب الأول: قياس مؤشرات الربحية والسيولة في البنك الوطني الجزائري BNA

الفرع الأول: مؤشرات السيولة في البنك الوطني الجزائري

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض نسب السيولة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2015-2022)

-الرصيد النقدي =النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي +الأرصدة السائلة الأخرى ÷الودائع وما في حكمها ×100

- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول =الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول ×100

الجدول رقم (04): الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في BNA

خلال الفترة (2015-2022)

مؤشرات السيولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الرصيد النقدي %	15.01	16.22	14.86	15.02	16.71	8.07	9.94	15
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول%	11.98	10.75	10.56	10.94	12.34	5.93	7.40	8

المصدر: إعداد الطالبات بناءا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (04): الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في BNA خلال الفترة 2015-2022

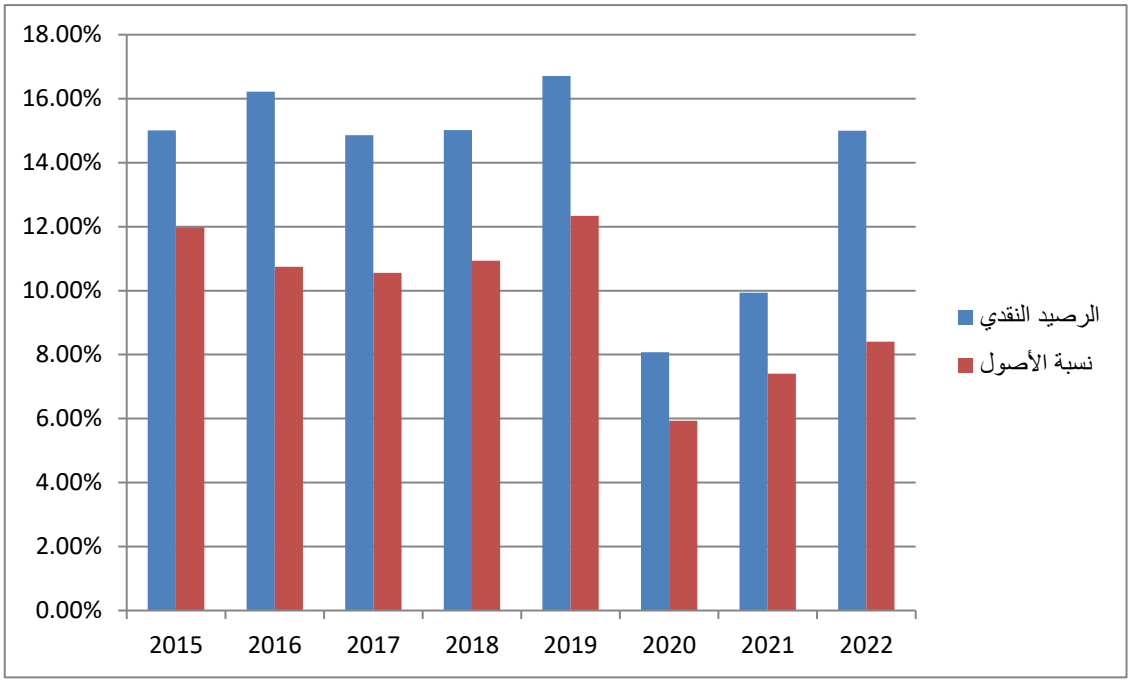

المصدر: إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول أن الرصيد النقدي في البنك الوطني الجزائري كان غير مستقر من سنة 2015 إلى غاية 2019 إلى أن انخفض سنة 2020 بنسبة8.07%.

أما نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري كانت متذبذبة من سنة 2015-2018 ثم ارتفعت ووصلت ذروتها 12.34 سنة 2019 ثم بدأت بانخفاض كبير في السنوات الأخيرة محل الدراسة.

الفرع الثاني: مؤشرات الربحية في البنك الوطني الجزائري BNA

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض نسب الربحية البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2015-2022-

-نسبة العائد على الموجودات ROA=الربح الصافي بعد الضريبة ÷ مجموع الموجودات ×100

-نسبة العائد على حقوق الملكيةROE = صافي الدخل ÷ مجموع حقوق الملكية ×100

الجدول رقم (05): نسبة معدل العائد على الموجودات ونسبة معدل العائد على حقوق الملكية ل BNAخلال الفترة 2015-2022

مؤشرات الربحية	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ROA %	1.09	1.11	1.06	1.16	0.54	0.66	1.04	1.04
ROE%	12.7	14.9	12.74	14.19	6.80	7.74	7.35	10.1

المصدر: إعداد الطالبات بناءا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (05): نسبة معدل العائد على الموجودات ونسبة معدل العائد على حقوق الملكية ل BNA خلال الفترة 2015-2022

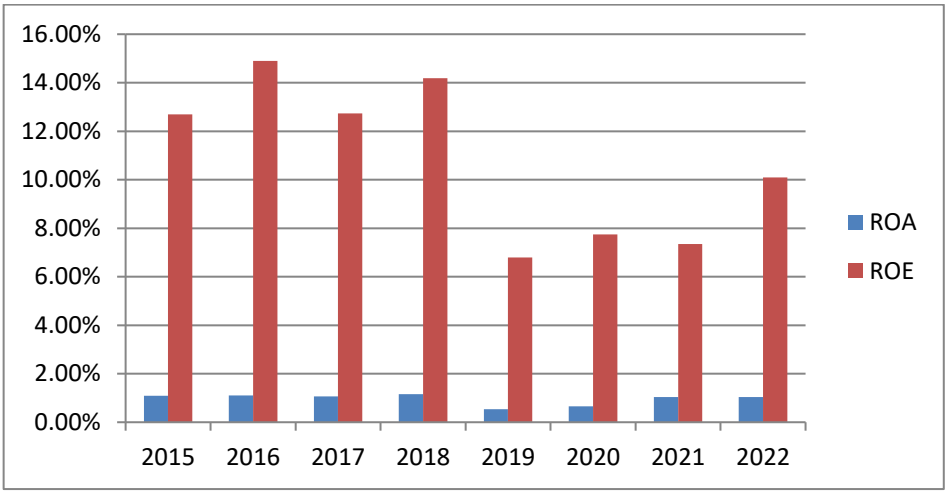

المصدر: إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة معدل العائد على الموجودات غير مستقرة بين السنتين 2016 و2018 إلى أن انخفضت سنة 2019 ثم بدأت في ارتفاع طفيف سنة2021، أما بالنسبة لنسبة معدل العائد على حقوق الملكية غير مستقرة، متزايدة خلال سنة 2016 ثم تتناقص سنة 2017 ثم تزداد سنة 2018 وتبدأ في تناقص خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: قياس مؤشرات الربحية والسيولة في بنك الخليج الجزائر

الفرع الأول: قياس مؤشرات السيولة في بنك الخليج الجزائر AGB

سنقيس الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في هذا البنك

الجدول رقم (06): الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB خلال الفترة 2015-2022

مؤشرات السيولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الرصيد النقدي%	36	20	29.19	15.86	19.55	16.07	22.26	20.15
الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول%	27.82	15.60	23.92	12.63	15.09	12.92	18.23	17.20

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية لبنك AGB

الشكل رقم (06): الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB خلال الفترة 2015-2022

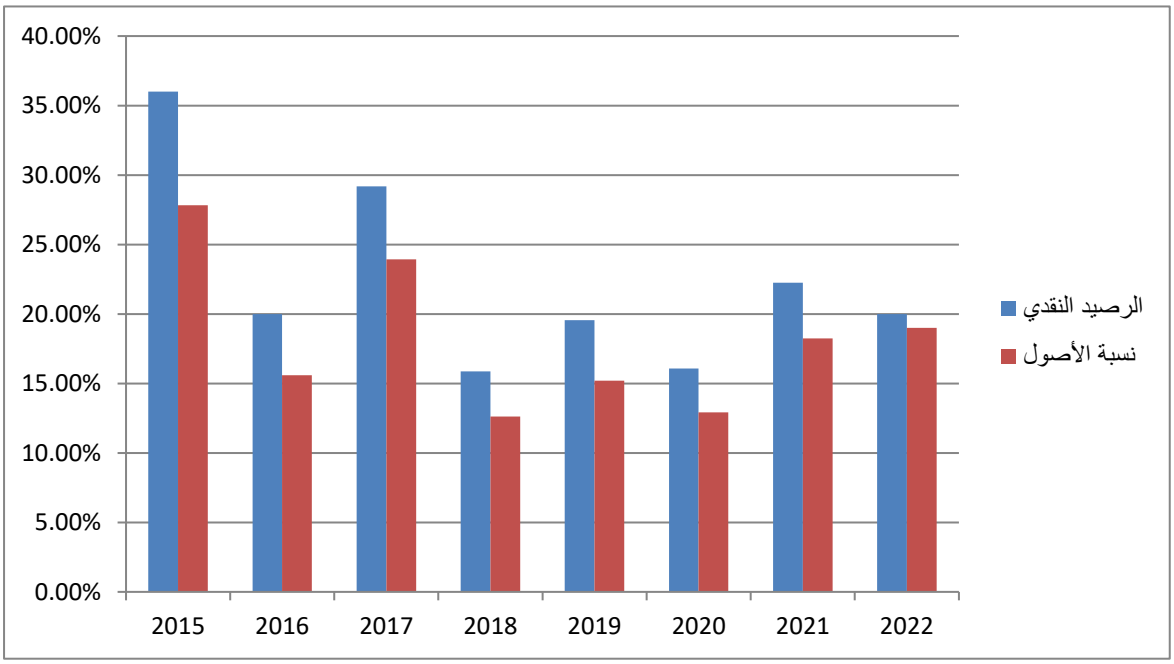

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (06)

نلاحظ من الجدول أن مؤشرات الربحية كانت مستقرة في السنتين الأولى من الدراسة ثم ارتفعت وأخذت أكبر قيمة في سنة 2017 ثم عادت إلى نسبها المستقرة.

الفرع الثاني: قياس مؤشرات الربحية في بنك الخليج الجزائر AGB

تقيس نسب الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة البنك، حيث يتم قياس ربحية البنك من خلال المؤشرات التالية:

معدل العائد على الموجوداتROA، معدل العائد على حق الملكيةROE

الجدول رقم (07): نسبة معدل العائد على الموجودات ونسبة معدل العائد على حق الملكية فيAGB خلال الفترة 2015-2022

مؤشرات الربحية	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ROA %	2.04	1.39	1.42	1.80	2.34	1.71	1.58	1.9
ROE %	20.18	15.53	15.55	18.79	23.31	16.93	15.60	18

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية لبنك AGB

الشكل رقم (07): نسبة معدل العائد على الموجودات ونسبة معدل العائد على حق الملكية فيAGB خلال الفترة 2015-2022

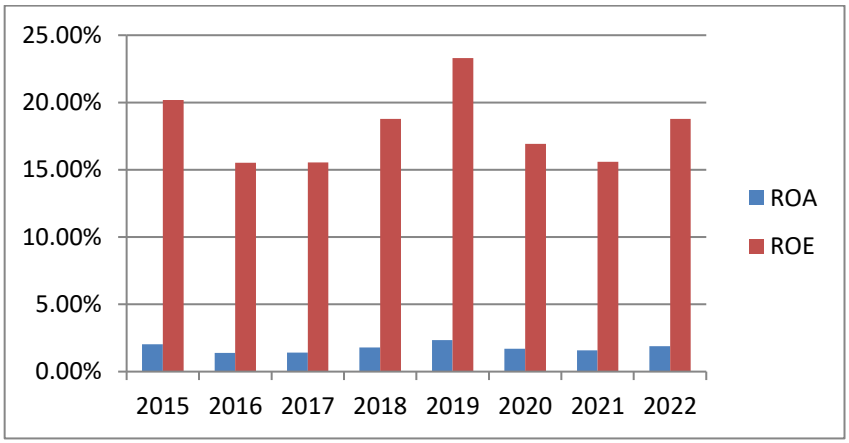

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (07)

نلاحظ من مؤشرات الربحية في بنك الخليج الجزائر أنها كانت مستقرة في السنوات 2015-2018 إلى أن ترتفع في 2019 وتصل ذروتها العليا إلى2.34 و23.31 لمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية على التوالي ثم ترجع إلى حالتها المستقرة

المطلب الثالث: قياس مؤشرات الربحية والسيولة في بنك السلام الجزائري

الفرع الأول: قياس مؤشرات السيولة في بنك السلام الجزائري

من خلال هذا العنصر سنقوم بتحليل مؤشرات السيولة (الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) في بنك السلام الجزائري.

الجدول رقم (08): الرصيد النقدي والأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2022

مؤشرات السيولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الرصيد النقدي%	55.62	54.83	53.89	32.73	27.01	40.20	38.26	40
الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول%	39.07	35.63	40.62	25.41	21.05	32.95	31.92	22

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية لبنك السلام

الشكل رقم (08): الرصيد النقدي والأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2022

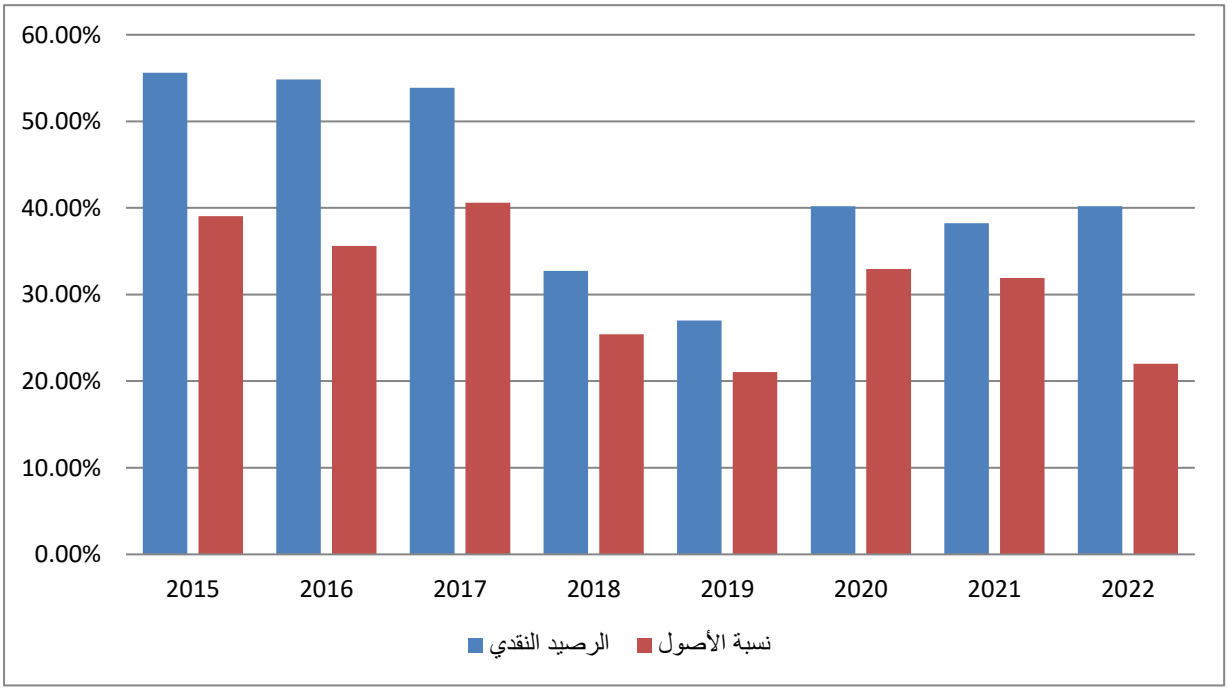

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (08)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الرصيد النقدي كانت جيدة في السنوات قبل 2019ثم انخفضت في هذه السنة بنسبة 27.1%ثم بدأت بارتفاع بداية من سنة 2020،

كذلك نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كانت مستقر خلال السنوات الأولى من الدراسة لحد ما وصلت إلى سنة 2019 انخفضت بكثير ثم عادت إلى حالتها المستقرة.

الفرع الثاني: قياس مؤشرات الربحية في بنك السلام الجزائري

سيتم قياس مؤشرين لربحية وهما معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (09): معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية في بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2022

مؤشرات الربحية	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ROA %	0.74	2.03	1.37	2.19	3.06	1.88	1.42	1.67
ROE %	2.10	7.22	7.13	13.97	21.07	16	14.6	16.4

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية لبنك السلام

الشكل رقم (09): معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية في بنك السلام الجزائري خلال الفترة 2015-2022

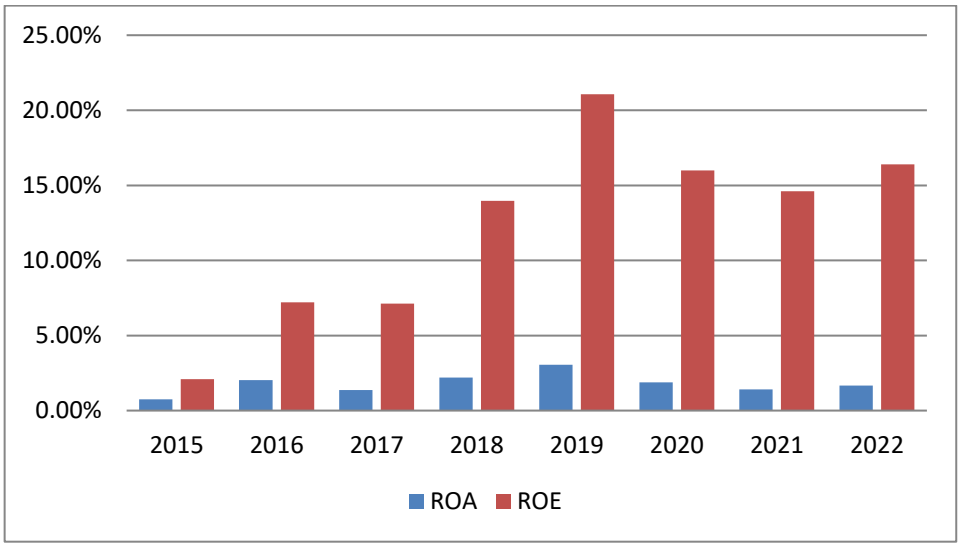

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (09)

نلاحظ أن مؤشرات الربحية في بنك السلام كانت منخفضة خلال السنوات (2015-2016) ثم ارتفعت بكثير سنة 2019 ثم عادت تدرجيا.

المبحث الثالث: تحليل أثر مؤشرات السيولة على الربحية في البنوك محل الدراسة

المطلب الأول: العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية في البنك الوطني الجزائري

الفرع الأول: العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

سنتطرق خلال في هذا المبحث لدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة (معدل العائد على الموجودات ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE) والمتغيرات المستقلة (الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول) لكل كل بنك من البنوك محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري BNAوبنك الخليج الجزائر AGBوبنك السلام الجزائري) خلال الفترة 2015-2022

المطلب الأول: العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية للبنك الوطني الجزائري

الفرع الأول: العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري

سندرس خلال هذا العنصر العلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات(ROA) والمتغيرات المستقلة (الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول) في البنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم (10): العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول في BNA

المتغير	المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التابع	معدل العائد على الموجودات	1.09	1.11	1.06	1.16%	0.54	0.66	1.04	1.04
المستقل	الرصيد النقدي	15.01	16.22	14.86	15.02	16.71	8.07	9.94	15
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	11.98	10.75	10.56	10.94	12.34	5.93	7.40	8

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (10): منحنى بياني يبين العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول في BNA

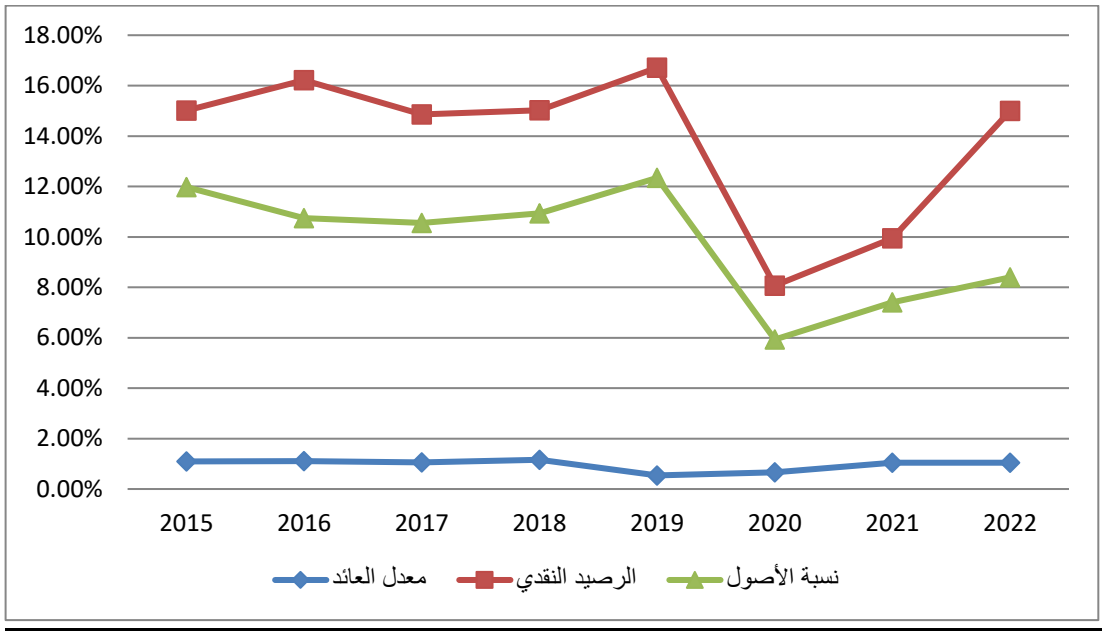

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (10)

من خلال المنحنيات التالية نلاحظ أن:

كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقدي تنخفض نسبة معدل العائد على الموجودات أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل العائد على الموجودات ونسبة الرصيد النقدي في البنك الوطني الجزائري

أيضا كلما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تنخفض نسبة معدل العائد على الموجودات أي أنه توجد علاقة عكسية بين معدل العائد على الموجودات ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري

عندما ترتفع نسبة الرصيد النقدي ترتفع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول أي أنه توجد علاقة طردية بين المؤشرين نسبة الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

الفرع الثاني: العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا الفرع إلى معرفة العلاقة بين المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) والمتغيرات المستقلة (الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) في البنك الوطني الجزائري

الجدول رقم (11): العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في BNA

المتغير	المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التابع	معدل العائد على حقوق الملكيةROE	12.7	14.9	12.74	14.19	6.80	7.74	7.35	10.1
المستقل	الرصيد النقدي	18.47	16.22	14.86	15.02	16.71	8.07	9.94	15
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول		10.75	10.56	10.94	12.34	5.93	7.40	8

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (11): العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في BNA

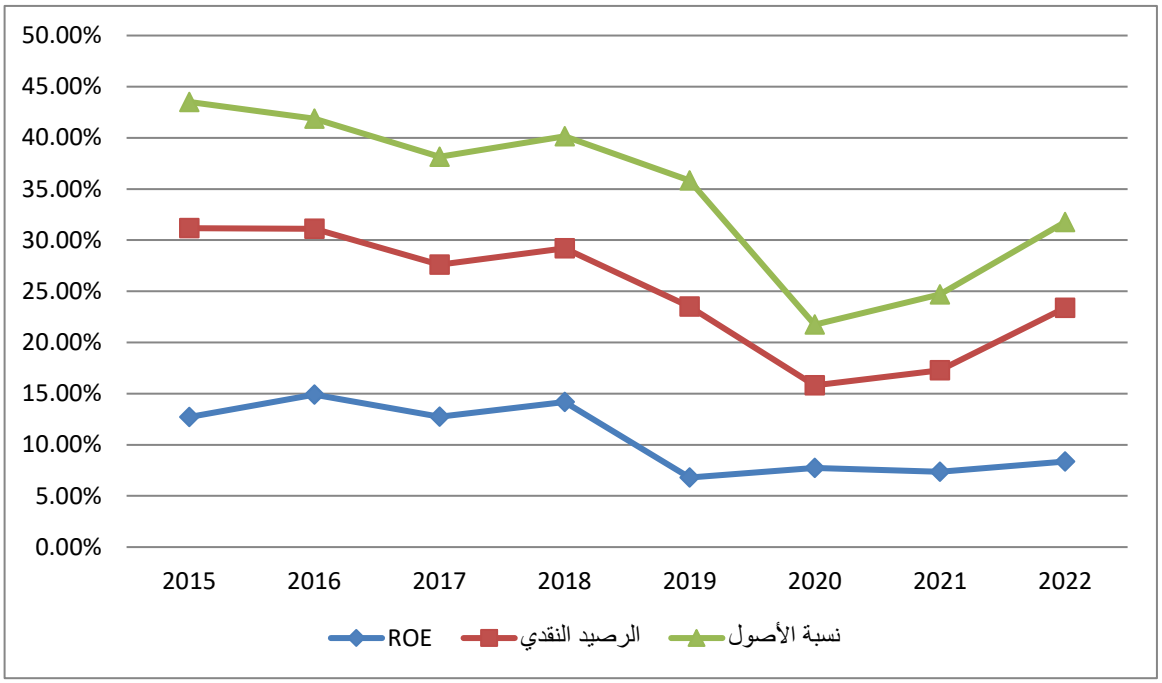

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (11)

من خلال المنحنيات الثلاث نلاحظ:

أن كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقدي تنخفض نسبة معدل العائد على حقوق الملكية أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الرصيد النقدي في البنك الوطني الجزائري

- ✓ أيضا كلما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تنخفض نسبة معدل العائد على حقوق الملكية أي أنه توجد علاقة عكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري
- ✓ عندما ترتفع نسبة الرصيد النقدي ترتفع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول أي أنه توجد علاقة طردية بين المؤشرين نسبة الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

المطلب الثاني: العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية لبنك الخليج الجزائر

الفرع الأول: العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB

الجدول رقم (12): العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB

المتغير	المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التابع	ROA	2%	1.39%	1.42%	1.80%	2.34%	1.71	1.58	1.9
المستقل	الرصيد النقدي	36	20	29.19	15.86	19.55	16.07	22.26	20.15
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	27.82	15.60	23.92	12.6	15.09	12.92	18.23	17.20

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على التقارير السنوية لبنك AGB

الشكل رقم (12): العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB

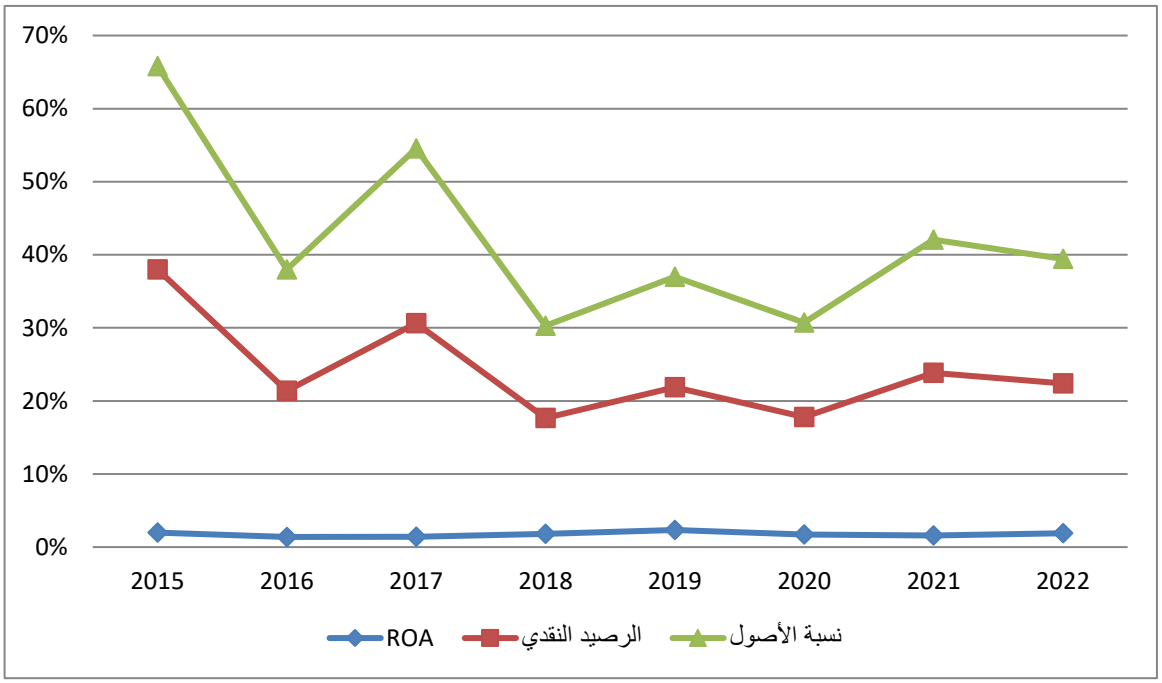

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (12)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن:

معدل العائد على الموجودات كان مستقر ولم يتأثر بمؤشر السيولة الرصيد النقدي

معدل. العائد على الموجودات كان مستقر، ولم يتأثر بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

نلاحظ أن مؤشري السيولة (نسبة الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إجمالي الأصول) يرتفعا وينخفضا مع بعض أي هناك علاقة طردية بين المؤشرين.

الفرع الثاني: العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك الخليج الجزائر

الجدول رقم (13): العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB

المتغير	المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التابع	ROE	20.18%	15.53%	15.55%	18.97%	23.32%	16.93%	15.60%	18
المستقل	الرصيد النقدي	36%	20%	29.19%	15.86%	19.55%	16.07%	22.26%	20.15
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	27.82%	15.60%	23.92%	12.63%	15.09%	12.92%	18.23%	17.20

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على التقارير السنوية لبنك AGB

الشكل رقم (13): العلاقة العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في AGB

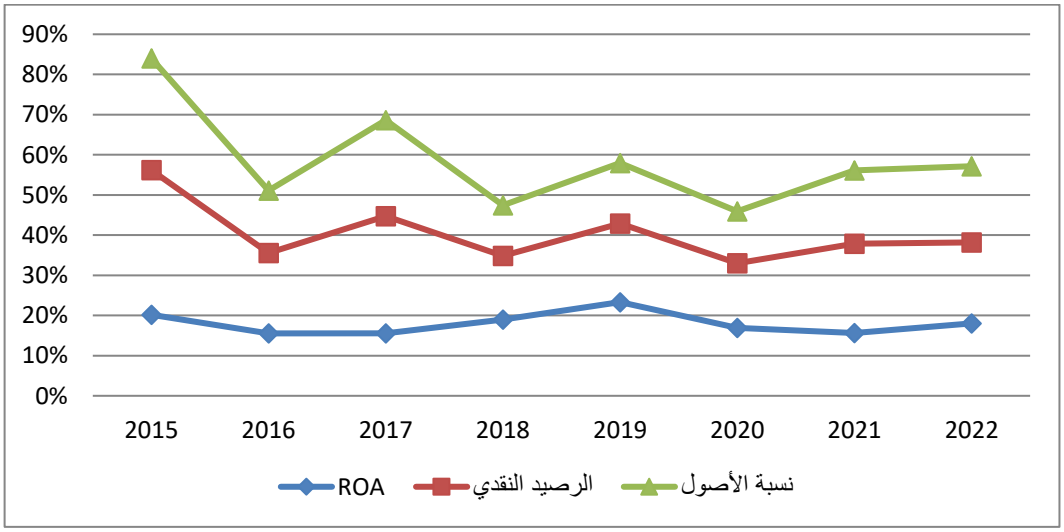

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (13)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن:

معدل العائد على حقوق الملكية كان مستقر، لم يتأثر بمؤثر السيولة، الرصيد النقدي.

معدل العائد على حقوق الملكية كان مستقر، ولم يتأثر بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

نلاحظ أن مؤشر السيولة (نسبة الرصيد النقدي ونسبة الأصول إلى إجمالي الأصول) يرتفعان وينخفضا مع بعض، أي هناك علاقة طردية بين المؤشرين.

المطلب الثالث: العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية لبنك السلام الجزائر

الفرع الأول: العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر

الجدول رقم (14): العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر

المتغير	المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التابع	ROA	0.74%	2.03%	1.37%	2.19%	3.06%	1.88%	1.4%	1.67%
المستقل	الرصيد النقدي	55.62%	54.83%	53.89%	32.73%	26.54%	40.20%	38.26%	40
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	39.07%	35.63%	40.62%	25.41%	27.01%	32.95%	31.92%	22

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر

الشكل رقم (14): العلاقة بين معدل العائد على الموجودات والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر

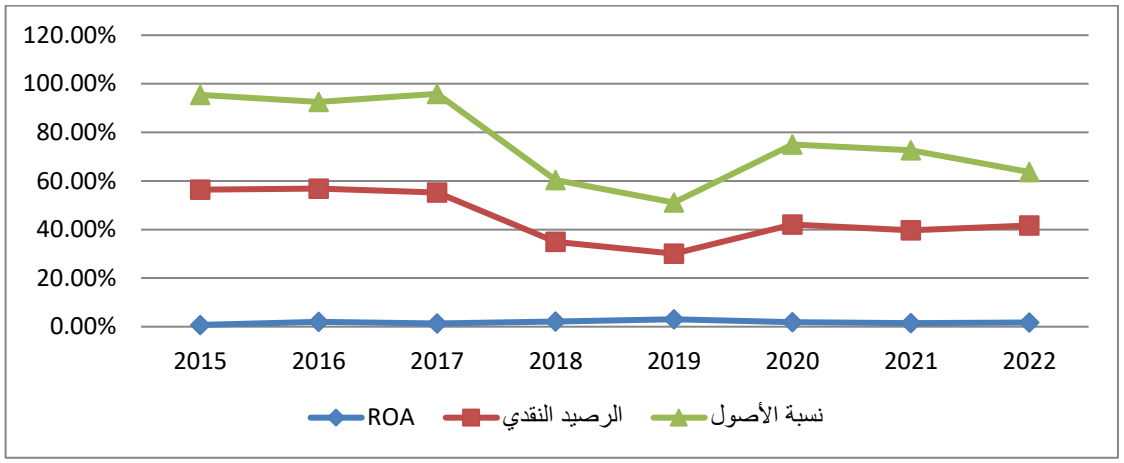

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (14)

معدل العائد على الموجودات كان منخفض ولم يتأثر بمؤشر السيولة (الرصيد النقدي) الذي كان مرتفع.

معدل العائد على الموجودات كان منخفض في فترات الدراسة ولم يتأثر بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وهذا يعني وجود علاقو عكسية بين المؤشرين.

نلاحظ أن مؤشري السيولة (نسبة الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) يرتفعان او ينخفضان مع بعض أي هناك علاقة طردية بين المؤشرين.

الفرع الثاني: العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر

الجدول رقم (15): العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر

المتغير	المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التابع	ROE	2.10	7.22	7.13	13.97	21.07	16%	14.6	16.4
المستقل	الرصيد النقدي	55.62	54.83	53.89	32.73	27.01	40.20	38.26	40
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	39.07	35.63	40.62	25.41	21.05	32.95	31.92	22

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر

الشكل رقم (15): العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية والرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في بنك السلام الجزائر

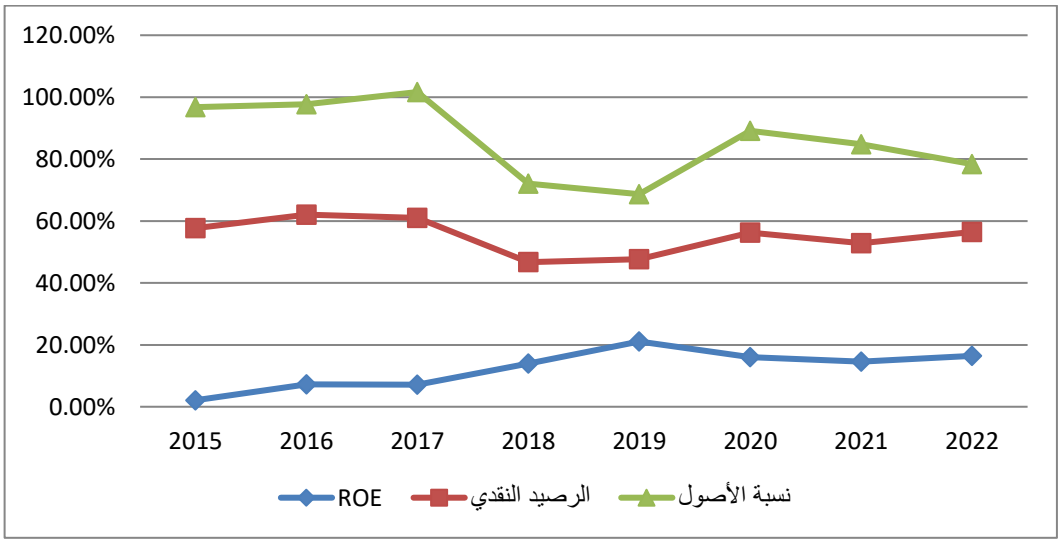

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (15)

نلاحظ من خلال الشكل أن معدل العائد على حقوق الملكية كان منخفض في فترة الدراسة إلا في سنة 2019 سجل أعلى نسبة مقارنة بنسبة الرصيد النقدي كان مرتفع ثم سجل أدنى نسبة سنة 2019 وهذا يدل على وجود علاقة عكسي بين المؤشرين.

نلاحظ من خلال شكل أن معدل العائد على حقوق الملكية كان منخفض في فترت الدراسة إلا في سنة 2019 سجل أعلى نسبة مقارنة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كانت مرتفعة ثم سجلت أدنا نسبة سنة 2019 وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المؤشرين.

نلاحظ مؤشر السيولة (نسبة الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول) يرتفعا مع بعض في نفس فترات الدراسة وينخفضا في نفس الفترة.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح أثر مؤشرات السيولة على مؤشرات الربحية، حيث قمنا بدراسة تحليلية على عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2015-2022).

تطرقنا في المبحث الأول إلى عينة الدراسة ونوعية الدراسة حيث قمنا باختيار بنكين خاصين وبنك عمومي والتعرف عليها من خلال اخذ لمحة تاريخية عنها.

كما قمنا بدراسة المتغيرات المستقلة (الرصيد النقدي ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول)، والمتغيرات التابعة (العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات) وتعرف على طريقة حساب كل متغير من المتغيرات.

أما المبحث الثاني فخصص لقياس مؤشرات الربحية العائد على الموجودات ROA والعائد على حقوق الملكية ROE في البنوك التجارية محل الدراسة وقياس مؤشرات السيولة للبنوك محل الدراسة.

أما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة أثر السيولة على الربحية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015_2022.

خاتمة

بعد محاولتنا لدارسة العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك عينة الدارسة، توصلنا إلى أن السيولة في البنوك التجارية أمرا بالغ الأهمية نظرا للمخاطر التي قد تنتج عن فشل البنوك في المحافظة على المستويات الملائمة للسيولة لديها، والتي تؤدي في معظمها إلى تدني ربحية البنوك وفشلها كمؤسسات مالية، وتعتبر مخاطر السيولة مؤشر فعال لتحسين وزيادة ربحية البنوك التجارية وللموازنة بين السيولة كسياسة وتحسين الربحية كهدف يتطلب على البنوك زيادة الربحية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإدارة الجيدة للودائع والسيولة.

توصلنا من خلال بحثنا هذا لجملة من النتائج نوجزها في:

- ❖ أن نسب السيولة والربحية تعد كمؤشر حقيقي لأداء وكفاءة البنوك من جهة وأداة لقياس المخاطر والانحرافات من جهة ثانية، وتستخدم من قبل كل البنوك سواء العامة أو الخاصة.
- ❖ تفوق البنوك الخاصة من حيث الأداء رغم حداثتها، إلا أنها تعتبر منافس شرس للبنوك العامة.
- ❖ التعثرات المالية للبنوك العامة وتحقيقها لعوائد منخفضة بالرغم من امتلاكها سيولة كبيرة.
- ❖ هدف البنوك الخاصة بدرجة أولى هو الاستثمار من أجل تحقيق العوائد، في المقابل فإن البنوك العامة الجزائرية هدفها اجتماعي سياسي أكثر من كونها مستثمر حقيقي

ومن خلال إجراء دارسة تحليلية لثلاثة بنوك تجارية عاملة في الجزائر خلال الفترة (2015-2022) تم التوصل إلى نتيجة عامة مفادها:

أنه توجد علاقة موجبة بين السيولة وربحية البنوك التجارية في الجزائر كلما زاد هذا المؤشر أدى إلى كفاءة البنك في إدارة مخاطر السيولة، وعلى قدرته في الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة اتجاه المودعين والمستثمرين والمقرضين اليومية في أوقات الأزمات.

وقد خرجت دارستنا بجملة من التوصيات نذكرها فيما يلي:

- ضرورة الاعتماد على إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية؛
- تطوير الإستراتيجية والسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتحديد مستوى المخاطر المرغوب فيها وتفعيل دور مجالس الإدارة في هذا المجال؛
- محاولة التركيز على الربحية التي تشير إلى مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح؛
- ينبغي على البنوك الخاصة استقطاب المزيد من الودائع، واستغلالها في عملياتها الاستثمارية لما في ذلك من أثر إيجابي في تحسين ربحيتها.

المراجع

أولا: الكتب

1. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، طبعة 1987.
2. ربيع محمود الروبي، اقتصاديات النقود والبنوك دار الحقوق، طبعة 1985.
3. طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة والمصارف: قياس وضبط السيولة، الدار الجامعية، القاهرة ،2013.
4. عبد الباقي، اسماعيل ابراهيم، إدارة البنوك التجارية دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ،2015.
5. عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك: منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.
6. م.م محمد عبد الواحد جياس،م.م. مخلد حمزة جدوع تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق، جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد، العدد2016/39
7. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والبنكي الدار الجامعية، مصر طبعة 1985

ثانيا: المذكرات والأطروحات:

1. الطاهر بن ختو، محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك ومحاسبة، تخصصSGA-)خلال الفترة 2009– 2016 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي –الطور الثاني –، ميدان علوم اقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية، مالية ومحاسبة، تخصص مالية وبنوك جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (2017-2018)
2. بوعافية خالد، مومن بكوش جابر، طاغية بوبكر، **السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017
3. سعيدي احمد حميدي الموسوي، القدرة **التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجيهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليلية لعينة المصارف التجارية العراقية**، جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد، 2007-2011،
4. رحموني أحمد، عيشاوي نجوى، **قياس أثر مخاطر السيولة على الربحية في البنوك التجارية**: دراسة عينة من البنوك في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي شعبة العلوم المالية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار،2021-2022،

5. هاني أحمد محمود دبيك، **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازلو وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في المحاسبة والتمويل قسم المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2015.

6. هناء أحمد هاني، **دور المحفظة الاستثمارية في الموائمة بين السيولة والربحية دراسة مقارنة بين البنك العربي الأردن والبنك العربي سورية، رسالة** تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2011.

ثالثا: المقالات:

1. أبو شنب شادي والسقا حاتم وآخرون، أثر الربحية على إدارة الأرباح والشركات الصناعية والخدماتية في سوق فلسطين للأوراق المالية – دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي والخدماتي في بورصة فلسطين.

2. ابو ذر محمد، احمد الجلي واخرون، **العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك السودانية** مجلة ضمان الودائع المصرفية العدد 2، ديسمبر 2016.

3. بن يعييش سلمان، بن ساعد عبد الرحمان، محددات **الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج:CAMELS** دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، الجزائر ،2022.

4. نهاد ابراهيم باشا، **ربحية المصارف التجارية**، مجلة المصارف العربية بيروت، العدد80، 1987،

5. تمتان مراد، شروفي زيد الدين، العوامل **المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، المجلة** الجزائرية للاقتصاد والمالية،العدد 1،المدية 2014.

6. بوعزيز أزهر، قالون الجيلالي، **أثر رأس المال الفكري على ربحية البنوك التجارية**، مجلة الإستراتجية والتنمية، العدد 4، الأردن، 2020.

7. رحيم شخوم، عبد القادر حفاي، **أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية، مجلة** دراسات العدد الاقتصادي، العدد 2، الجزائر 2021.

8. سامر محمد فخري، اسو بهاء الدين قادر، **مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية**،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد6، العدد 2، 2016، ص 151.

9. سعد نوري الحمدان، مهند خليفة عبيد، محمد نوري الحمداني، **قياس وتحليل أثر العوامل المحددة على ربحية المصارف التجارية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 2، 2020.

10. علي محمود محمد، سعر **الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر (ش.م.م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30، العدد 1، 2014.

11. فاروق فخاري ونورة زبيري، **الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية، بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري**، مجلة الامتيازات لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 02، 2018.

12. قيصرعلي عبيد الفتلي، **استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية**: دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 16، العدد 2، 2014.

13. مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015**،مجلة معارف، م 14، 01، 2019.

14. مقيح صبري، **محددات الربحية في البنوك التجارية** : دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري ، مجلة الحقيقة ، م 13 ، ع 04 ، 2014 .

15. نهاد ابراهيم باشا، **ربحية المصارف التجارية**، مجلة المصارف العربية بيروت، العدد80، 1987.

16. وائل رفعت خليل، **أساسيات الإدارة المالية: إدارة السيولة في المصارف التجارية –البنوك الإلكترونية – استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر والمصارف الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2008.

رابعا: التقارير

1. التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2015-2022).
2. التقارير السنوية للبنك الخليج الجزائر (2015-2022).
3. التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري (2015-2022).

خامسا: مواقع الانترنت:

1. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري
2. الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر https://www.agb.dz/article-viewcat-1-111111-143-129-html
3. الموقع الإلكتروني: WWW.BANK al salam.Dz

الملاحق

الملحق رقم (01): التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2015–2022)

4.1.BILAN

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	325 840 983	240 168 472	35,67%
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	219	212	3,30%
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	234 935 457	230 569 742	1,89%
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	503 338 888	133 210 394	277,85%
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 515 052 812	1 831 665 625	-17,29%
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 032 319	0,08%
Impôts courants - Actif	2-7	9 352 557	12 678 581	-26,23%
Impôts différés - Actif	2-7	765 351	643 381	18,96%
Autres actifs	2-8	29 769 699	39 924 437	-25,43%
Comptes de régularisation	2-9	44 652 322	77 806 314	-42,61%
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	19 477 640	17 467 981	11,50%
Immeubles de placement				
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 621 980	22 190 068	-2,56%
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	229 492	261 760	-12,33%
Ecart d'acquisition		-	-	
TOTAL DE L'ACTIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

PASSIF	NOTE	déc-15	déc-14	Evolution /%
Banque centrale				
Dettes envers les institutions financières	2-13	419 633 547	162 789 197	157,78%
Dettes envers la clientèle	2 14	1 732 218 308	1 742 545 916	-0,59%
Dettes représentées par un titre	2 15	19 020 482	18 698 362	1,72%
Impôts courants - Passif	2 16	12 143 540	9 958 741	21,94%
Impôts différés - Passif	2 17	533 280	389 090	37,06%
Autres passifs	2 18	107 120 613	288 693 599	-62,89%
Comptes de régularisation	2 19	64 619 063	91 192 610	-29,14%
Provisions pour risques et charges	2 20	33 960 614	23 990 196	41,56%
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements				
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	91 380 217	68 044 201	34,30%
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000	0,00%
Capital	09	41 600 000	41 600 000	0,00%
Primes liées au capital				
Réserves	2 23	131 029 808	106 245 349	23,33%
Ecart d'évaluation		2 458 804	2 562 137	4,03%
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289	0,00%
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 142	0,00%
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 537 515	29 784 457	-0,83%
TOTAL DU PASSIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

RAPPORT ANNUEL 2015 27

4.2. HORS BILAN

ENGAGEMENTS	NOTE	déc-15	En milliers de DA déc-14	Evolution /%
ENGAGEMENTS DONNES :		1 129 826 423	1 201 719 003	-5,98%
Engagements de financement en faveur des institutions financières	3-1	6 080 789	25 797 563	-76,43%
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3-2	332 213 411	328 584 847	1,10%
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3-3	508 441 444	568 253 621	-10,53%
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3-4	283 090 779	279 082 972	1,44%
Autres engagements donnés	3-5			
ENGAGEMENTS REÇUS :		1 108 724 815	1 096 270 618	1,14%
Engagements de financement reçus des institutions financières	3-6			
Engagements de garantie reçus des institutions financières	3-7	543 429 242	530 975 045	2,35%
Autres engagements reçus	3-8	565 295 573	565 295 573	0,00%

4.3. COMPTES DE RÉSULTATS

	NOTE	déc-15	En milliers de DA déc-14	Evolution /%
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	140 202 778	111 560 106	25,67%
- Intérêts et charges assimilées	4.2	-25 634 023	- 24 588 757	4,25%
+ Commissions (produits)	4.3	2 060 095	1 785 268	15,39%
- Commissions (charges)	4.4	-156 343	- 47 262	230,80%
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	22	19	15,79%
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	35 661	265 133	-86,55%
+ Produits des autres activités	4.7	153 871	132 073	16,50%
- Charges des autres activités	4.8	-20 814	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	116 641 247	89 106 580	30,90%
- Charges générales d'exploitation	4.10	-18 353 445	- 15 871 056	15,64%
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	-1 377 532	- 1 325 244	3,95%
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	96 910 270	71 910 280	34,77%
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	-59 647 052	- 74 801 315	-20,26%
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	4 440 056	42 787 301	-89,62%
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	41 703 274	39 896 266	4,53%
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16			
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17			
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	-22 219	- 153 068	-85,48%
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	41 703 274	39 896 266	4,53%
-Impots sur les resultats et assimilés	4.20	-12 143 540	- 9 958 741	21,94%
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	4.21	29 537 515	29 784 457	-0,83%

4.4. RAPPORT COMMISSAIRES AUX COMPTES

ETATS FINANCIERS

1. Bilan (En milliers de DA)

ACTIF	Déc 2017	Déc 2016
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

28 / 29

PASSIF	Déc 2017	Déc 2016
Banque centrale		340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	- 5 169 755	- 6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DE PASSIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	- 5 169 755	- 6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DE PASSIF	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

ETATS FINANCIERS

2. Hors Bilan (En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc 2017	Déc 2016
ENGAGEMENTS DONNES	909 150 776	**873 975 119**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

30 / 31

3. Comptes de résultats (En milliers de DA)

INTITULE	Déc 2017	Déc 2016
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	- 39 130 790	- 27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	- 42 708	- 81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	- 468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	- 12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	- 21 334 309	- 22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 550 437	- 1 415 820

- Commissions (charges)	- 42 708	- 81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	- 468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	- 12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	- 21 334 309	- 22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 550 437	- 1 415 820

ETATS FINANCIERS

INTITULE	Déc 2017	Déc 2016
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 45 735 249	- 56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RÉSULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
- Impôts sur les résultats et assimilés	- 11 377 760	- 12 470 480
RÉSULTAT NET	29 986 747	31 419 896

32 / 33

ILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2022	2021
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	383 040 980	331 762 148
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	236	246
Actifs financiers disponibles à la vente	709 277 646	413 719 493
Prêts et créances sur les institutions financières	571 602 223	612 819 121
Prêts et créances sur la clientèle	1 624 279 615	1 438 578 088
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 881 080 287	1 510 752 061
Impôts courants - Actif	21 442 306	4 821 590
Impôts différés - Actif	3 752 467	1 523 706
Autres actifs	328 410 898	66 935 395
Comptes de régularisation	63 490 346	45 824 597
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 282 550	31 237 590
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations nettes corporelles	23 850 482	23 209 792
Immobilisations incorporelles nettes	128 584	69 655
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**5 641 638 620**	**4 481 253 482**

PASSIF	2022	2021
Banque centrale	947 095 896	761 489 186
Dettes envers les institutions financières	950 924 340	700 002 151
Dettes envers la clientèle	2 456 667 304	2 022 287 511
Dettes représentées par un titre	38 715 114	33 390 930
Impôts courants - Passif	10	17 047 559
Impôts différés - Passif	546 530	537 790
Autres passifs	384 239 265	132 959 651
Comptes de régularisation	125 893 131	100 213 097
Provisions pour risques et charges	44 868 592	44 044 595
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	67 702 423	82 106 618
Dettes subordonnées	207 776 142	206 684 712
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital	-	0
Réserves	173 935 878	142 221 150
Ecart d'évaluation	19 950 323	12 436 597
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	-	15 024 250
Résultat de l'exercice (+/-)	59 206 466	46 690 479
TOTAL DU PASSIF	**5 641 638 620**	**4 481 253 482**

ORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2022	2021
ENGAGEMENTS DONNES	683 304 217	652 357 532
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 318 840	9 537 116

Primes liées au capital	-	0
Réserves	173 935 878	142 221 150
Ecart d'évaluation	19 950 323	12 436 597
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	-	15 024 250
Résultat de l'exercice (+/-)	59 206 466	46 690 479
TOTAL DU PASSIF	**5 641 638 620**	**4 481 253 482**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2022	2021
ENGAGEMENTS DONNES	683 304 217	652 357 532
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 318 840	9 537 115
Engagements de financement en faveur de la clientèle	364 558 844	311 592 293
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	61 574 702	81 453 197
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	247 851 831	249 774 927
Autres engagements donnés	-	-
ENGAGEMENTS REÇUS	860 922 829	876 604 584
Engagements de financement reçus des institutions financières	-	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	296 745 515	311 309 012
Autres engagements reçus	**564 177 314**	**565 295 572**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2022	2021
+ Intérêts et produits assimilés	168 235 218	146 275 080
- Intérêts et charges assimilées	- 88 714 746	- 55 882 189
+ Commissions (produits)	2 723 304	2 373 492
- Commissions (charges)	- 33 353	- 56 268

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 7	- 2
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	2 082 869	1 523 098
+ Produits des autres activités	358 091	384 198
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	84 651 376	94 617 409
- Charges générales d'exploitation	- 22 871 198	- 22 778 789
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 600 292	- 1 543 960
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	60 179 886	70 294 660
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 34 297 499	- 64 516 626
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 104 067	52 166 617
RESULTAT D'EXPLOITATION	56 986 454	57 944 651
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)	-	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT	56 986 454	57 944 651
-Impôts sur les résultats et assimilés	2 220 012	- 11 254 172
RESULTAT NET	**59 206 466**	**46 690 479**

ETAT FINANCIER 2022

ILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2022	2021
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	383 040 980	331 762 148
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	236	246
Actifs financiers disponibles à la vente	709 277 646	413 719 493
Prêts et créances sur les institutions financières	571 602 223	612 819 121
Prêts et créances sur la clientèle	1 624 279 615	1 438 578 088
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 881 080 287	1 510 752 061
Impôts courants - Actif	21 442 306	4 821 590
Impôts différés - Actif	3 752 467	1 523 706
Autres actifs	328 410 898	66 935 395
Comptes de régularisation	63 490 346	45 824 597
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 282 550	31 237 590
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations nettes corporelles	23 850 482	23 209 792
Immobilisations incorporelles nettes	128 584	69 655
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**5 641 638 620**	**4 481 253 482**

PASSIF	2022	2021
Banque centrale	947 095 896	761 489 186
Dettes envers les institutions financières	950 924 340	700 002 151
Dettes envers la clientèle	2 456 667 304	2 022 287 511
Dettes représentées par un titre	38 715 114	33 390 930
Impôts courants - Passif	10	17 047 559
Impôts différés - Passif	546 530	537 790
Autres passifs	384 239 265	132 959 651
Comptes de régularisation	125 893 131	100 213 097
Provisions pour risques et charges	44 868 592	44 044 595
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	67 702 423	82 106 618
Dettes subordonnées	207 776 142	206 684 712
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital	-	0
Réserves	173 935 878	142 221 150
Ecart d'évaluation	19 950 323	12 436 597
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	-	15 024 250
Résultat de l'exercice (+/-)	59 206 466	46 690 479
TOTAL DU PASSIF	**5 641 638 620**	**4 481 253 482**

ORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2022	2021
ENGAGEMENTS DONNES	683 304 217	652 357 532
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 318 840	9 637 116

6.1. Bilan

(En milliers de DA)

ACTIF	2019	2018
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	2019	2018
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

6.2. Hors Bilan

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2019	2018
ENGAGEMENTS DONNES		979 354 019

6.1. Bilan

(En milliers de DA)

ACTIF	2019	2018
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	2019	2018
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

6.2. Hors Bilan

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2019	2018
ENGAGEMENTS DONNES		979 354 019

6.2. Hors Bilan

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2019	2018
ENGAGEMENTS DONNES		**979 354 019**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1 050 975 856	9 266 640
Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 103 474	540 106 873
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	668 134 124	170 956 732
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	105 886 843	259 023 774
Autres engagements donnés	268 851 415	
ENGAGEMENTS REÇUS	**852 575 372**	**871 072 533**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	287 279 799	305 777 260
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 273**

6.3. Comptes de Résultat

(En milliers de DA)

INTITULE	2019	2018
+ Intérêts et produits assimilés	139 568 406	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	- 48 691 575	-46 126 936
+ Commissions (produits)	2 153 578	2 111 057
- Commissions (charges)	- 16 502	-56 129

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	723 344	571 993
+ Produits des autres activités	339 396	236 307
- Charges des autres activités	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	**94 076 648**	**95 704 941**
- Charges générales d'exploitation	- 21 756 434	-20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 529 067	-1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**70 791 147**	**73 600 014**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 87 266 334	-45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	44 844 566	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 369 379**	**50 036 273**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 369 379**	**50 036 273**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 9 305 185	-14 204 089
RESULTAT NET	**19 064 194**	**35 832 184**

الملحق رقم (02): تقارير بنك الخليج الجزائر 2015-2022

الجدول رقم (07): جانب الأصول لبنك الخليج الجزائر

الأصول	2017	2018	2019	2020	2021
الصندوق البنك المركزي، الخزينة العمومية،مركز الصكوك البريدية؛	61 446 278	33 235 445	38 803 618	34 904 907	56 631 333
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل؛	/	/	/	/	10 038 183
أصول مالية جاهزة للبيع؛	/	/	/	/	5 496 947
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛	14 721 310	32 470 209	27 912 022	26 322 340	1 785495
سلفيات وحقوق على الزبائن؛	153 825326	169 327668	153 664521	169 135351	197 262456
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق؛	5 131507	–	–	–	–
الضرائب الجارية /أصول؛	1 267 805	1 831 942	2 191 180	2 157 103	1 705 678
الضرائب المؤجلة/ أصول؛	197 093	224 911	262 765	300 403	305 642
أصول أخرى؛	37 664	219 488	55 627	62 000	163 763
حسابات التسوية؛	400 055	537 946	474 149	972 462	638 917
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛	15 675	15 675	15 675	15 675	15 675
العقارات الموظفة؛	/	/	/		/
الأصول الثابتة المادية؛	19 552 174	24 824 807	33 372 102	35 929 553	35 608 145
الأصول الثابتة غير المادية؛	265 938	326 709	316 424	319 071	865 993
فارق الحيازة.	/	/	/	/	/
مجموع الاصول	256 860824	263 014799	257 068083	270 118830	319 518228

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

الجدول رقم (08): جانب الخصوم لبنك الخليج الجزائر

الخصوم	2017	2018	2019	2020	2021
البنك المركزي؛					
ديون تجاه الهيئات المالية؛			3 121	1 648	377 713
ديون تجاه الزبائن؛	199 946357	197 487980	184 555537	203 475674	237 003985
ديون ممثلة بورقة مالية؛	10 549 836	11 951739	13 964378	13 663484	16 405607
الضرائب الجارية خصوم؛	2 054 657	2 595 270	2 524224	2 436296	2 556 522
الضرائب المؤجلة / خصوم؛					–
خصوم أخرى؛	8 869 385	8 637 323	9 524 586	8 494 283	7 724 979
حسابات التسوية؛	5 057 602	7 170 811	8 832 957	6 634 730	7 035 697
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء؛	438 412	445 134	542 492	627 547	724 478
إعانات التجهيز / إعانات أخرى للاستثمارات؛	–	–	–	–	–
أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة؛	2 919 085	4 782 872	5 292226	2 845 824	2 246 796
ديون تابعة؛					
رأس المال؛	10 000 000	10 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال؛	–	–	–	–	–
إحتياطات؛	1 000 000	1 000 000	1 622 810	7 314 927	7 314 927
فارق التقييم؛	–	–	–	–	53 851
فارق إعادة التقييم؛	–	–	–	–	–
ترحيل من جديد (+/-)؛	12 387 516	14 206 504	4 187 572	–	4 161 974
نتيجة السنة المالية (+/-).	3 637 975	4 737 168	6 018 180	4 624 416	4 911 699
مجموع الخصوم	256 860824	263 014799	257 068083	270 118830	310 518 228

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015 — **Milliers de DA**

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015 — **Milliers de DA**

	PASSIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP			
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.1	-	2 170
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	125 339 056	122 863 971
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 947 410	12 955 879
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 707 388	1 686 029
6	Impôts Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 486 515	9 529 897
8	Comptes de régularisation	2.A.5	5 207 981	7 634 497
9	Provisions pour risques et charges	2.A.6	340 929	368 307
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.7	1 395 460	1 402 123
12	Dettes subodonnées			
13	Capital	2.A.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.A.9	849 620	849 620
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
	TOTAL PASSIF		**177 377 511**	**176 819 451**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N°1 BIS HORS BILAN au 31 12 2015

Milliers DA

	ENGAGEMENTS HORS BILAN	Note	31/12/2015	31/12/2014
A	**A - Engagements Donnés**		**73 674 294**	**76 047 789**
1	Engagements de financements en faveur des institutions financières			
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle	3.HB.1	40 027 530	51 845 638
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3.HB.2	21 322 557	13 544 293
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.HB.3	12 324 208	10 657 859
5	Autres engagements donnés			
B	**B - Engagements Reçus**		**14 087 778**	**14 197 859**
8	Engagements de financements reçus des institutions financières			
10	Engagements de garanties reçus des institutions financières	3.HB.4	6 863 012	6 459 793
11	Autres engagements reçus	3.HB.5	7 224 766	7 738 066

ÉTATS FINANCIERS

1. BILAN AU 31/12/2022

1.1. ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC.-22	DÉC.-21	Variation
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.A.1	47 984 525	56 631 333	-8 646 808
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		1 248 795	10 038 183	-8 789 388
Actifs financiers disponibles à la vente		32 879 019	5 496 947	27 382 072
Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	19 607 331	1 785 495	17 821 836
Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	196 511 090	197 262 456	-751 366
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.A.4	1 994 768	-	1 994 768
Impôts courants - Actif	2.A.5	1 793 046	1 705 678	87 368
Impôts différés - Actif	2.A.6	377 603	305 642	71 961
Autres actifs	2.A.7	55 095	163 763	-108 669
Comptes de régularisation	2.A.8	628 304	638 917	-10 613
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement		-	-	-
Immobilisations corporelles	2.A.10	33 981 040	35 608 145	-1 627 106
Immobilisations incorporelles	2.A.11	799 546	865 993	-66 448
Ecart d'acquisition		-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**337 875 837**	**310 518 228**	**27 357 608**

1.2. PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC.-22	DÉC.-21	VARIATION
Banque centrale		-	-	-
Dettes envers les institutions financières	-	254 104	377 713	-123 608
Dettes envers la clientèle	2.P.1	254 065 427	237 003 985	17 061 443
Dettes représentées par un titre	2.P.1	20 456 089	16 405 607	4 050 482
Impôts courants - Passif	2.P.3	2 455 707	2 556 522	-100 815
Impôts différés - Passif		-	-	-
Autres passifs	2.P.4	9 377 586	7 724 979	1 652 607
Comptes de régularisation	2.P.5	8 347 892	7 035 697	1 312 195
Provisions pour risques et charges	2.P.6	677 466	724 478	-47 012
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2.P.7	2 609 363	2 246 796	362 567
Dettes subordonnées		-	-	-
Capital		20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au capital		-	-	-
Réserves	2.P.8	7 314 927	7 314 927	-
Ecart d'évaluation		281 193	53 851	227 342
Ecart de réévaluation		-	-	-
Report à nouveau (+/-)	2.P.9	7 108 993	4 161 974	2 947 019
Résultat de l'exercice (+/-)		4 927 087	4 911 699	15 389
TOTAL DU PASSIF		**337 875 837**	**310 518 228**	**27 357 608**

1.3. ENGAGEMENTS HORS BILAN

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC.-22	DÉC.-21	VARIATION
A - Engagements Donnés		58 611 150	54 177 298	4 433 852
Engagements de Financements en faveur des institutions financières		90 000	-	90 000
Engagements de Financement en faveur de la clientèle	3.HB.1	36 444 908	30 967 083	5 477 825
Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières	3.HB.2	7 581 556	9 355 822	-1 774 266
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.HB.3	14 494 686	13 854 393	640 293
Autres engagements donnés		-	-	-
B - Engagements Reçus		24 086 422	35 448 933	-11 362 511
Engagements de Financements reçus des institutions financières		-	-	-
Engagements de Garanties reçus des institutions financières	3.HB.4	11 008 304	10 632 457	375 847
Autres engagements reçus	3.HB.5	13 078 118	24 816 476	-11 738 358

1.4. COMPTE DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC.-22	DÉC.-21	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	16 894 901	16 125 046	769 856
Intérêts et charges assimilées	4.R.2	-2 750 685	-2 438 118	-312 567
Commissions (produits)	4.R.1	1 562 395	1 469 063	93 332
Commissions (charges)	4.R.2	-259 648	-161 231	-98 417
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		115 313	50 877	64 436
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		76 601	-302	76 903
Produits des autres activités	4.R.1	892 606	638 773	253 833
Charges des autres activités	4.R.2	-411 179	-134 081	-277 098
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	**16 120 305**	**15 550 026**	**570 279**
Charges générales d'exploitation	4.R.4	-5 748 371	-6 168 758	420 387
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-2 342 895	-1 129 733	-1 213 162
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**8 029 039**	8 251 535	**-222 496**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.R.5	-2 372 358	-3 961 394	1 589 037
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.R.5	1 138 944	2 447 752	-1 308 808
RESULTAT D'EXPLOITATION		**6 795 625**	6 737 892	**57 733**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	-	54 611	-54 611
Eléments extraordinaires (produits)		-	-	-
Eléments extraordinaires (charges)		-	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT		**6 795 625**	**6 792 504**	**3 122**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 868 538	-1 880 805	12 267
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 927 087**	**4 911 699**	**15 389**

الملحق رقم (03): التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر 2015–2022

البيانات المالية 2022

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2022	2021
1 البنك المركزي			
2 ديون تجاه الهيئات المالية	12.2	74 504	45 943
3 ديون تجاه الزبائن	13.2	154 117 422	150 762 167
4 ديون ممثلة بورقة مالية	14.2	62 585 556	47 661 066
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	766 590	412 369
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	9 534 940	5 120 053
8 حسابات التسوية	17.2	4 650 378	4 107 894
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	514 730	444 888
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	2 136 675	1 986 519
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	20 000 000	20 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	2 920 035	3 874 230
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		4 392 508	3 389 221
مجموع الخصوم		261 693 338	237 804 350

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

متطلبات الإفصاح الصادرة عن بنك الجزائر

(1دولار = 132.2081 دج بتاريخ 2020/12/31)

المشتركة أو الكيانات المشاركة			
12 المخزونات الموظفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**162 625 776**	**131 018 967**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية 30

البيانات المالية 2020

الميزانية (قبل التوزيع المقترح)

الخصوم	الإيضاح	2020	2019
1 البنك المركزي			
2 وداائع الهيئات المالية	12.2	69 462	116 778
3 وداائع الزبائن	13.2	110 488 355	84 671 904
4 سندات الاستثمار	14.2	22 759 613	19 119 923
5 الضرائب الحالية- خصوم	15.2	191 328	686 076
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 645 762	2 527 178
8 حسابات التسوية	17.2	2 733 972	3 207 078
9 مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	18.2	317 626	354 911
10 إعانات التجهيز- إعانات أخرى للاستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المعرضية العامة	19.2	1 519 418	1 322 918
12 ديون ثابعة			
13 رأس المال	20.2	15 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	1 331 052	904 791
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-500 000	-900 000
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		3 069 188	4 007 410
مجموع الخصوم		**162 625 776**	**131 018 967**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية 31

البيانات المالية 2020

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2019	2018
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 584 242	27 980 262
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	تمويل الهيئات المالية	2.2	515 459	276 872
5	تمويل الزبائن	3.2	95 582 580	75 339 606
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	40 968	31 254
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	76 542	123 897
9	أصول أخرى	6.2	1 008 461	1 185 225
10	حسابات التسوية	7.2	512 999	394 440
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	714 078	739 902
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	4 747 742	3 939 365
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	223 896	86 236
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**131 018 967**	**110 109 059**

البيانات المالية 2017

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2017	2016
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	34 846 456	18 923 368
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	848 213	210 776
5 تمويل الزبائن	3.2	45 454 481	29 377 096
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	26 386	12 754
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	61 730	53 056
9 أصول أخرى	6.2	335 675	946 118
10 حسابات التسوية	7.2	262 280	152 581
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	10 000
12 العقارات الموظفة	9.2	576 558	357 065
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 315 923	3 000 787
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	35 627	60 318
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**85 775 329**	**53 103 919**

البيانات المالية 2017

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2017	2016
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	15 996	
3 التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182	29 084 236
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	10 925 029	5 427 617
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	136 039	316 882
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	1 407 383	1 115 344
8 حسابات التسوية	17.2	2 385 541	1 179 441
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	74 375	226 481
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105	372 485
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	20.2	5 381 433	4 301 347
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 181 246	1 080 086
مجموع الخصوم		**85 775 329**	**53 103 919**

البيانات المالية 2017

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الإلتزامات	الإيضاح	2017	2016
أ-إلتزامات ممنوحة			
1 إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2 إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن	1.3	23 498 892	11 175 518
3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.3	6 399 363	6 931 390
5 إلتزامات أخرى ممنوحة			
ب-إلتزامات محصل عليها			
6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	4 466 769	4 254 978
8 إلتزامات أخرى محصل عليها	4.3	32 417 578	28 003 878

البيانات المالية 2017

خارج الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الإلتزامات	الإيضاح	2017	2016
أ-إلتزامات ممنوحة			
1 إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2 إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن	1.3	23 498 892	11 175 518
3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.3	6 399 363	6 931 390
5 إلتزامات أخرى ممنوحة			
ب-إلتزامات محصل عليها			
6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	4 466 769	4 254 978
8 إلتزامات أخرى محصل عليها	4.3	32 417 578	28 003 878

البيانات المالية 2017

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2017	2016
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	15 996	
3 التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182	29 084 236
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	10 925 029	5 427 617
5 الضرائب الجارية– خصوم	15.2	136 039	316 882
6 الضرائب المؤجلة– خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	1 407 383	1 115 344
8 حسابات التسوية	17.2	2 385 541	1 179 441
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	74 375	226 481
10 إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105	372 485
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	20.2	5 381 433	4 301 347
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/–)			
19 نتيجة السنة المالية (+/–)		1 181 246	1 080 086
مجموع الخصوم		**85 775 329**	**53 103 919**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2015	2014
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	15 851 680	11 221 358
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	2.2	83 177	64 164
5	سلفيات و حقوق على الزبائن	3.2	21 268 340	22 548 034
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	199 910	105574
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	14 804	46840
9	أصول أخرى	6.2	179 282	546 281
10	حسابات التسوية	7.2	182 070	160 095
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12	العقارات الموظّفة			
13	الأصول الثابتة المادية	9.2	2 697 882	1 487 870
14	الأصول الثابتة غير المادية	10.2	88 062	118 873
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**40 575 207**	**36 309 089**

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الالتزامات	الإيضاح	2015	2014
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن	1.3	9 310 106	13 737 238
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.3	8 007 907	7 156 377
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	2 000 676	932 553
8	التزامات أخرى محصل عليها	4.3	15 794 689	3 816 973